

مؤقت

الجلسة **٦٧١٧**

الثلاثاء، ٢١ شباط/فبراير ٢٠١٢، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد غناسينبه	(توغو)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد زمفيسكي
	أذربيجان	السيد مهدييف
	ألمانيا	السيد فيتيغ
	باكستان	السيد هارون
	البرتغال	السيد موارايس كابرال
	جنوب أفريقيا	السيد سانغكو
	الصين	السيد وانغ مِن
	غواتيمالا	السيد روسينتال
	فرنسا	السيد كورتيال
	كولومبيا	السيد أوسوريو
	المغرب	السيد العمراني
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير مارك لايل غرانت
	الهند	السيد هارديب سنغ بوري
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة رايس

جدول الأعمال

السلام والأمن في أفريقيا





12-23591 (A)



تأثير الجريمة المنظمة عبر الوطنية على السلام والأمن والاستقرار في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل

رسالة مؤرخة ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2012/42)

رسالة مؤرخة ٨ شباط/فبراير ٢٠١٢ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لتوغو لدى الأمم المتحدة (S/2012/83)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

السلام والأمن في أفريقيا

تأثير الجريمة المنظمة عبر الوطنية على السلام والأمن والاستقرار في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل

رسالة مؤرخة ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2012/42)

رسالة مؤرخة ٨ شباط/فبراير ٢٠١٢ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لتوغو لدى الأمم المتحدة (S/2012/83)

الرئيس (تكلم بالفرنسية): بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو كلاً من ممثلي أستراليا، إسرائيل، إيطاليا، البرازيل، بنن، بوتسوانا، بوركينا فاسو، تركيا، تونس، الجزائر، السنغال، فنلندا، كندا، كوت ديفوار، لكسمبرغ، مالي، مصر، موريتانيا، النرويج، النمسا، نيجيريا، واليابان إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد يوري ف فيدوتوف، المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد خوسي ماديرا، الممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي المعني بالتعاون في مكافحة الإرهاب، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو سعادة السيدة هيلغا شميد، نائبة الأمين العام لدائرة الشؤون الخارجية للاتحاد الأوروبي، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

أود أن أرحب بالأمين العام والوزراء المشاركين في جلسة اليوم. إن حضورهم لتأكيد على أهمية المسألة التي سيتم تناولها.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2012/42، التي تتضمن رسالة مؤرخة ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن يحيل بها تقرير بعثة التقييم عن تأثير الأزمة الليبية على منطقة الساحل.

وأود أيضا أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2012/83، التي تتضمن رسالة مؤرخة ٨ شباط/فبراير ٢٠١٢ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لتوغو لدى الأمم المتحدة يحيل بها مذكرة مفاهيمية بشأن البند قيد نظر.

أدلي الآن ببيان بصفتي الوطنية.

بالنيابة عن حكومة وشعب توغو، أود، بادئ ذي بدء، أن أغتنم الفرصة التي تتيحها مناقشة اليوم لأعرب عن تقديري العميق للدعم الذي يقدمه مجلس الأمن لتوغو منذ أن تولت رئاسة المجلس لشهر شباط/فبراير، كما يتجلى ذلك بوضوح من خلال حضور المشاركين هنا في نيويورك اليوم.

وأود أيضا أن أجدد للأمين العام أخلص التهاني على جهوده المتواصلة من أجل تعزيز السلام والأمن والتنمية في

جميع أنحاء العالم، معرباً مرة أخرى عن أطيب التمنيات له بتحقيق النجاح خلال فترة ولايته الثانية.

يهتم بلدي، وجميع البلدان المعنية، بالغ الاهتمام، من نواحٍ شتى، بنظر مجلس الأمن في تأثير الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية على الأمن والسلام والاستقرار في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل. أولا، لا تزال الحالة فيما يتعلق بالسلام والأمن في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل بالغة الهشاشة، على الرغم من الجهود المبذولة. فهناك دول خارجة من الصراعات تحادد دولاً تعاني من عدم استقرار الحالة الاجتماعية والسياسية. ثانيا، ظهرت وتفاقمت تهديدات جديدة للأمن والسلام والتنمية، مثل القرصنة في عرض البحر. هذه التهديدات تقوض أسس الدول والجهود المبذولة لتعزيز الديمقراطية والتقدم الاجتماعي والاقتصادي في المنطقة. ثالثا، في منطقة الساحل على وجه الخصوص، تفاقمت، لسوء الحظ، أعمال الجماعات المتمردة، التي تهدد بالفعل استقرار العديد من البلدان ووحدة أراضيها، في أعقاب الأزمة الليبية، وما نجم عنها من تدفق كبير في الأسلحة من جميع العيارات إلى المنطقة.

لقد جعل تضافر جميع تلك العوامل، جنبا إلى جنب مع الأنشطة الإرهابية في نيجيريا ودول الساحل، كلتا المنطقتين دون الإقليميتين مسرحا لجميع أنواع الاتجار غير المشروع، بما في ذلك الاتجار بالأسلحة والمخدرات والبشر. ويشير التقرير الأخير للأمين العام عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا (انظر S/2011/811) إلى أن المنطقتين الفرعيتين لا تزالان تشكلان المكان المفضل للاتجار في الكوكايين وإنتاج المخدرات الاصطناعية. وبطبيعة الحال، ليست أفريقيا ومنطقة الساحل المنطقتين الوحيدتين اللتين تتأزم فيهما تلك المشكلة. فالاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة المنظمة يشكلان أيضا تحديا كبيرا للديمقراطية والعدالة وسيادة القانون في أجزاء أخرى من العالم.

إن البلدان الخارجة من الصراع أكثر عرضة للخطر، نظرا للخلل الذي لحق بالنظام العام. وفي الوقت نفسه، يساعد الفقر على استفحال الفساد وتسلل الشبكات الإجرامية الدولية إلى المؤسسات الوطنية التي لا تزال ضعيفة. علاوة على ذلك، يرتبط تهريب المخدرات على نحو متزايد بأنواع أخرى من الاتجار في المنطقة، لا سيما الاتجار في إمدادات الوقود، فضلا عن القرصنة في خليج غينيا.

بالنظر إلى ازدياد وتيرة أعمال القرصنة في البحر وحدتها ، جنبا إلى جنب مع عدد الهجمات المسلحة في المنطقة، بخاصة على طول سواحل نيجيريا وبنين وتوغو، فضلا عن حصول القراصنة على كل أنواع التعاون مع المنظمات الإجرامية الأخرى على البر ، يمكن للمرء أن يتصور جيدا مدى تعقيد التحدي الذي تواجهه دولنا من أجل احتواء الجريمة المنظمة. وعلى نحو مماثل، صعدت الجماعات الإجرامية جهودها فيما يتعلق بالتداول السريع وغير المنظم للأسلحة من جميع العيارات، كما رأينا ذلك، للأسف، من خلال الحالة في شمال مالي.

وهكذا، فإن الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية تشكل مصدر قلق كبير بالنسبة لدول غرب أفريقيا ومنطقة الساحل. وما فتئت تشكل عقبة رئيسية أمام تنمية اقتصادات بلداننا، إذْ إن المسائل الأمنية تتطلب تعبئة موارد فكرية وبشرية ومالية كبيرة كان ينبغي أن تستثمر في الجهود الإنمائية. كما إنها تقوض أسس الدول والجهود المبذولة لتعزيز الديمقراطية وسيادة القانون. بالإضافة إلى ذلك، تحد الجريمة المنظمة بشكل كبير من الأثر الإيجابي للإصلاحات التي تقوم بها بلداننا لتخليص شعوبنا من براثن الفقر والعوز.

ذلك هو السبب الذي جعل الحكومات في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل تشرع في جهود سياسية وقانونية كبرى لمعالجة الحالة. وتشكل خطة عمل الجماعة الاقتصادية

لدول غرب أفريقيا (إيكواس) للفترة من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١١، التي اختتمت في العام الماضي، إطاراً ملائماً لمكافحة الجريمة المنظمة في المنطقة. وأرحب بحقيقة أن وكالات الأمم المتحدة ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة تعمل مع الجماعة الاقتصادية لتجديد هذه الخطة.

ظلت حكومة توغو تشارك، منذ عدة سنوات، في معركة شرسة لمكافحة الجريمة المنظمة بجميع مظاهرها. فبالإضافة إلى التدابير المؤسسية، مثل التصديق على العديد من الصكوك القانونية الدولية لمكافحة الجريمة المنظمة والإرهاب، اعتمدت حكومتي إطار عملا استراتيجياً وطنياً شاملاً لمكافحة المخدرات والجريمة. وفي سبيل تطوير ذلك الإطار، أفادنا العديدُ من الشركاء بخبراتهم، بما في ذلك فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي ومفوضية الجماعة.

يتمحور هذا الإطار، الذي يغطي الفترة من ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٣، حول الركائز الخمس ذات الأولوية، من تقوية آليات التنسيق إلى تعزيز قدرة الدولة في مجال الجهود المبذولة لمنع الأنشطة الإجرامية. في ذلك الصدد، أود أن أشكر جميع شركائنا الإنمائيين، حاثاً إياهم على دعم الجهود التي تبذلها توغو وجميع بلدان غرب أفريقيا ومنطقة الساحل.

من المشجع أن نلاحظ أن المجتمع الدولي ليس غير مبال بقضية الجريمة المنظمة في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل. فالأمم المتحدة، وبصفة خاصة مجلس الأمن، ملتزمة من ذي قبل بمكافحة مختلف الأنشطة الإجرامية التي تمارسها الجريمة المنظمة. وبتخصيص مناقشة للاتجار بالمخدرات في عام ٢٠٠٩ (انظر S/PV.6233)، دُعِمت ببيان رئاسي (S/PRST/2009/32)، وباتخاذ قرار، بمبادرة من نيجيريا، بشأن القرصنة في خليج غينيا (القرار ٢٠١٨ (٢٠١١) في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١)، أظهر المجلس تصميمه على مكافحة هذا الخطر الجديد على السلم والأمن الدوليين بجميع الوسائل القانونية.

وفي نفس السياق، يرحب بلدي بقيام الأمين العام مؤخراً بنشر بعثتي تقييم في المنطقة دون الإقليمية، تتعلق إحداهما بتداعيات الأزمة الليبية على الأمن في منطقة الساحل والأخرى بالقرصنة في خليج غينيا. ما مِن شك في أن هاتين المبادرتين تجعلان من الممكن اتخاذ نهج أكثر تماسكا وشمولا تستطيع من خلاله دولنا أن تبذل الجهود المطلوبة لمنع منطقة غرب أفريقيا ومنطقة الساحل من الوقوع ضحية للعنف والفوضى.

ومع ذلك، فإن نطاق المعركة المزمع شنها من الاتساع بحيث لا يتسنى لمنطقة غرب أفريقيا ومنطقة الساحل خوضها بدون مشاركة المجتمع الدولي. تحتاج بلداننا إلى مساعدات إضافية، مادية ومالية على حد سواء، من أجل مواجهة التحديات العديدة التي يشكلها تجار المخدرات والجماعات الإجرامية المدججة بالسلاح التي تعيث فساداً في منطقتنا. يجب أن تتوفر لقوات الأمن الوسائل الملائمة للتصدي لهذه الجماعات الإجرامية وإلحاق الهزيمة بها. وتحقيقا لهذه الغاية، تحتاج تلك القوات إلى أن تكون أفضل تدريبا وتجهيزا. وبالمثل، ينبغي تعزيز الأجهزة القانونية في بلداننا، وينبغي أن تُرسي هذه الأجهزة أسس التعاون فيما بينها، ومع المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)، بهدف تبادل المعلومات. ولذلك فإننا نعتقد أن من الضروري، للتغلب على الجريمة المنظمة والأنشطة المرتبطة بها، أن يكون هناك جهد مشترك كبير ومنسق بين دول غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، يتضمن دعماً قوياً من المجتمع الدولي. ويقتضي الأمر بوجه خاص تعاونا كبيرا في البلدان التي يتم فيها إنتاج المخدرات وفي تلك البلدان التي تستهلك فيها المخدرات، وذلك للقضاء على الاتجار ذات الصلة.

أود أن أعرب عن تقديري للجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنظومة الأمم المتحدة بأسرها، كذلك أعرب عن تقديري للدول الأعضاء التي قدمت كل واحدة منها على مستواها مساعدتها وخبرتها الفنية في الكفاح اليومي الذي تخوضه بلداننا ضد الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية.

إن بلداننا تدرك المسؤوليات الملقاة على عاتقها فيما يتعلق بالإدارة السياسية والاقتصادية وتعزيز سيادة القانون. وعلى نفس المنوال، تعمل من أجل أن يتسنى للخريجين الجدد والعاطلين عن العمل إيجاد عمل ولكي لا يصبحوا فريسة سهلة في مخالب المجموعات الإجرامية المنظمة. ونعتقد أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم بقوة دور المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية المنخرطة في أعمال مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة المنظمة.

إن توغو، بغية ضمان تعاون أفضل في العمل على جميع المستويات، تقترح إنشاء فريق اتصال دولي معني بالجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، مماثل لفريق الاتصال الدولي المعني بالقرصنة قبالة سواحل الصومال.

إن التحديات المتمثلة في الكفاح ضد الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية لها بعد يقتضي تكثيف التنسيق الدولي لمكافحة تلك الآفة. وفي ذلك الصدد، أناشد من أجل زيادة تعبئة المجتمع الدولي وتقديم المزيد من الدعم لدول غرب أفريقيا ومنطقة الساحل. وإني مقتنع بأن مجلس الأمن لن يألوا جهدا في مواصلة النظر في هذه المسألة وسيعطيها كل الاهتمام اللازم.

علينا ألا نسمح للجريمة المنظمة أن تزعزع استقرار غرب أفريقيا ومنطقة الساحل بسبب انعدام العمل المنسق الذي يفضي إلى العنف وتدمير المكاسب التي تحققت بصعوبة في السنوات الأخيرة، ويمكن أيضا أن يكلفنا ذلك تنمية بلداننا.

أستأنف الآن مهمتي بوصفي رئيسا لمجلس الأمن.

أعطي الكلمة الآن للأمين العام، معالي السيد بان كي - مون.

الأمين العام (تكلم بالفرنسية): أود أن أرحب ترحيبا خاصا بالرئيس غناسينغبي وأشكره على تجشمه عناء الوقت للقدوم إلى نيويورك لترؤس هذه الجلسة الهامة.

على الرغم من التقدم المشجع الذي تحقق في بلدان معينة فيما يتعلق بتطوير السلم والأمن، ما برح الاستقرار في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، ولسبب وجيه، يبعث على القلق المتزايد. فالجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات والقرصنة في تزايد. إن الاضطراب المفاجئ الذي حدث في ليبيا كانت له عواقب من قبيل تدفق الأسلحة. وثمة تزايد في الأزمة الغذائية تضرب جذوره في الجفاف وارتفاع أسعار المواد الغذائية والصراع يؤثر حاليا في حياة ملايين البشر، ويمكن أن يزيد من تفاقم الحالة.

تتحدث التقارير عن الصلات بين مجموعات المتمردين، والمجموعات الإجرامية والمنظمات الإرهابية. بل حتى عن مخاوف مؤداها أنه يمكن أن نشهد في هذه المنطقة أزمة بنفس ضخامة تلك الأزمة التي تُلم بمنطقة القرن الأفريقي. ولا بد من تحاشي ذلك بأي ثمن.

وهكذا فإن هذه الجلسة تأتي في وقت مناسب جدا، وأشيد بالمبادرة التي أخذت زمامها توغو لتسخير رئاستها لمجلس الأمن من أجل إبراز إلحاحية التهديدات المختلفة.

(تكلم بالانكليزية)

إن الجريمـــة المنظمـــة العـــابرة للحـــدود الوطنيـــة، بما ذلك الاتجار بالمخدرات، تؤثر بالسلم والأمن والاستقرار حيثما تحدث. إنها تقوض هيبة وفعالية مؤسسات الدولة، وتنال من سيادة القانون وتضعف هياكل إنفاذ القانون.

وحيث أن منطقة غرب أفريقيا ما برحت نقطة عبور لتجار المخدرات بين أمريكا الجنوبية وأوروبا، ستزداد إمكانية عدم الاستقرار. وهذا شيء مريع لسكان منطقة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. ويمثل أيضا تحديا كبيرا لعمليات السلام في المنطقة، وهي عمليات أذن بها هذا المجلس.

من أجل معالجة هذه المسألة، نعمل بصورة وثيقة مع السلطات في كوت ديفوار، وغينيا - بيساو، وليبريا وسيراليون في سياق مبادرة الأمم المتحدة الخاصة بالمنطقة الساحلية في غرب أفريقيا. لقد بدأنا ببناء وحدات لمكافحة الجريمة العابرة للحدود الوطنية وتقوم شرطة الأمم المتحدة بتدريب هذه الوحدات. بيد أن هذا ما هو إلا البداية لما يتوجب علينا القيام به.

ستحتاج حكومات المنطقة إلى دعم المنظمات الإقليمية ودعم المجتمع الدولي الأوسع لبناء واستدامة القدرة اللازمة لتقاسم المعلومات، والوقاية، وإجراء التحقيقات، وإنفاذ القانون وإدارة الحدود.

وينبغي لهذا أن يتجلى بطريقة متوازية مع إنشاء سُبل بديلة ومستدامة لكسب العيش والتصدي للتحديات المتمثلة في الفقر وانعدام الأمن البشري والتخلف. ويتعين علينا أيضا تعزيز قدرة عمليات السلام في المنطقة وذلك بدمج وحدات متخصصة في بعثاتنا لإتمام الجهود التي تقوم بها شرطة البلد المضيف وغير ذلك من مؤسسات إنفاذ القوانين.

أشعر بقلق خاص جراء التقارير الواردة عن النشاط الإرهابي. إذ أن بعثة التقييم التي أرسلتها في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ لكي تنظر في آثار الأزمة الليبية على منطقة الساحل وجدت أن مجموعات إرهابية مثل تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، قد بدأت في تشكيل تحالفات مع تجار المخدرات وغير ذلك من المجموعات الإجرامية. وهذه التحالفات تنطوي على إمكانية زيادة زعزعة استقرار المنطقة وعكس مسار المنجزات الديمقراطية ومنجزات بناء السلام التي تحققت بصعوبة. وزيادة حوادث القرصنة في خليج غينيا تزيد من تردي الحالة.

إن آثار التقاعس قد تكون كارثية، خاصة بالنسبة للبلدان المنتجة للنفط التي تكون في أحيان كثيرة هدفا بسبب موجوداتها ذات العالية القيمة من البترول، وبالنسبة للبلدان - الساحلية والخلفية - التي تعتمد بدرجة كبيرة على موانئها في الإيرادات الوطنية. وقع في الأسبوع الماضي حادث قرصنة بالقرب من ساحل نيجيريا، أدى إلى مقتل قبطان ومهندس السفينة.

لعل المجلس يتذكر أنه في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ نشرت بعثة تقييم في خليج غينيا من أجل تقييم المخاطر ومساعدة حكومة بنن في وضع ردها. وقد أبرزت البعثة أن أي استراتيجية أمنية بحرية شاملة لمكافحة القرصنة ينبغي أن تكون ضمن رد أوسع على الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية. وينبغي أن يشمل هذا الاتجار في المخدرات، والصيد غير المشروع للأسماك، والدفن غير المشروع للنفايات السامة، والهجرة غير الشرعية أو السرية أو الهجرة الداخلية. وبينما يواصل المجلس مناقشاته، أود أن أكرر بأن التوصية التي وضعتها بعثة التقييم ومفادها أن أي قمة إقليمية ينوي رؤساء الدول عقدها بشأن خليج غينيا ينبغي أن تعقد في أقرب وقت ممكن في عام ٢٠١٢ بغية وضع استراتيجية إقليمية شاملة لمكافحة القرصنة.

إن الأمم المتحدة منخرطة بشدة بالفعل في مساعدة بلدان منطقة غرب أفريقيا والساحل في مكافحة الجريمة، والاتجار بالمخدرات، والقرصنة والإرهاب. وقد شهدنا هذا التخمير السُمي في مناطق أخرى، تقع في أفريقيا وفي أماكن أخرى. ويجب أن نكون مستعدين الآن لبذل المزيد من الجهد للحيلولة دون تصاعد الحالة. وهناك علامات إنذار. والاتجاهات واضحة.

ونحن مسؤولون عن توثيق التعاون مع الدول الأعضاء، وكذلك مع المنظمات الإقليمية والدولية. ويجب أن يكون هدفنا المشترك ضمان السلام والاستقرار الدائمين في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر الأمين العام على بيانه.

وأعطي الكلمة الآن للسيد فيدوتوف.

السيد فيدوتوف (تكلم بالفرنسية): إنه لشرف عظيم لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أن يحيط مجلس الأمن علما بتأثير الجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات على الأمن والاستقرار والتنمية في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل. وقد تطورت تلك التحديات العابرة للحدود الوطنية في المنطقة، في الواقع، لتتحول من مشاكل اجتماعية وجنائية إلى أخطار تهدد الأمن والاستقرار والتنمية.

(تكلم بالإنكليزية)

إن طريق العبور في غرب أفريقيا يغذي سوق الكوكايين في أوروبا، والتي نما حجمها في السنوات الأخيرة أربعة أضعاف ليصل إلى مبلغ مساو تقريبا لحجم سوق الولايات المتحدة. ونقدر أن الاتجار بالكوكايين في غرب ووسط أفريقيا يولد نحو ٨٠٠ مليون دولار سنويا. والتكتلات الاحتكارية لتجار المخدرات في أمريكا الجنوبية تستغل مواطن الضعف الإقليمي في غرب أفريقيا – الفقر والبطالة وعدم مراقبة الحدود وضعف هياكل إنفاذ القانون والفساد المتفشي. وبالنسبة لهؤلاء المجرمين، فإن منطقة غرب أفريقيا لا تمثل القناة الأقصر فحسب ولكن أيضا الأكثر فعالية من حيث التكلفة لتهريب المواد المخدرة غير المشروعة إلى أوروبا. وفي سياق القيام بذلك، تستخدم هذه التكتلات طائفة من وسائل النقل المختلفة – الطائرات المستعملة والسفن الكبيرة والصغيرة وشحنات الحاويات.

وغرب أفريقيا ليس مجرد منطقة لعبور الكوكايين. فسوق الاستهلاك المحلي ينمو بسرعة وتعاطي المخدرات في ازدياد في جميع أنحاء المنطقة. وهناك نحو ٢,٥ مليون متعاطي للمخدرات في غرب ووسط أفريقيا.

ويتعين علينا أيضا فهم إلى أي مدى قد يكون الاتجار بالمخدرات في المنطقة مرتبطا بأعمال القرصنة قبالة سواحل غرب أفريقيا. غير أن القرصنة والمخدرات ليستا الشاغل الوحيد لغرب أفريقيا. فثمة أنباء أيضا عن أنشطة اتجار بالبشر وبالأسلحة وبالأدوية المغشوشة. كما يزداد تهريب المهاجرين والأنشطة غير القانونية الأخرى.

وفي مواجهة هذه القضايا العابرة للحدود الوطنية، يتبع مكتب الأمم المتحدة نهجا استراتيجيا وتكتيكيا. وهو يمثل جهدا متعدد الأبعاد يقر بالطابع المتعدد الأوجه لتلك التحديات. ويعترف نهجنا بأنه على الرغم من أن المشاكل في غرب أفريقيا ذات طابع محلي، فإن الحلول غالبا ما تكون عالمية. وفي سياق تعزيز النهج المشترك بين الوكالات، على سبيل المثال مع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا وإدارة عمليات حفظ السلام، نحاول تنفيذ إجراءات عملية من خلال البرامج الإقليمية، كما نصمم في الوقت ذاته أنشطة مكملة لبعضها بعضا في مناطق مختلفة.

وهدفنا العام هو دعم وتعزيز المؤسسات المحلية وتشجيع الشراكات بين الدول والمنظمات الإقليمية، مثل

الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وتستند جميع أنشطتنا إلى مبدأ المسؤولية المشتركة.

وحول هذا الموضوع، انضم إلى من عبروا عن ضرورة تجديد إعلان برايا السياسي وخطة العمل الإقليمية للجماعة الاقتصادية بعد عام ٢٠١١، باعتبارهما من أفضل الوسائل لتوحيد الاستجابات المحلية والدولية. وأرحب أيضا بمبادرات الدول الأعضاء، وخاصة، العمل الذي تقوم به توغو، التي اعتمدت استراتيجية وطنية في إطار إعلان برايا السياسي وخطة العمل الإقليمية. والمكتب على استعداد لدعم أنشطة لجنة بناء السلام من أجل تعميم مراعاة الجريمة المنظمة عبر الوطنية في إطار جداول أعمال السلام والأمن.

ومبادرة ساحل غرب أفريقيا، التي تعمل تحت مظلة برنامج غرب أفريقيا التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وفي شراكة مع إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الشؤون السياسية والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية، تدعم خطة العمل الإقليمية للجماعة الاقتصادية. وتستند تلك المبادرة إلى الملكية الوطنية والإقليمية وتركز على التعاون بين الوكالات وسيادة القانون. وسيجري توسيع نطاق المبادرة قريبا لتشمل جمهورية غينيا وكوت ديفوار وستساعد على استمرار الإصلاحات الإقليمية.

وأشكر شركاءنا على دعمهم المالي للمبادرة. ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومنظومة الأمم المتحدة بصفة عامة هما رهن إشارة الدول الأعضاء.

ونحن نعمل على إدخال أفضل الممارسات في المنطقة بناء على خبرتنا في جميع أنحاء العالم. وشبكة المدعين العامين لمكافحة الجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات في أمريكا الوسطى، والتي تعمل في أمريكا الوسطى منذ عام ٢٠١١، هي مثال للكيفية التي نعزز بها سلسلة مؤسسات العدالة الجنائية من خلال تبادل المعلومات وأفضل الممارسات. والآن، لدينا التمويل اللازم لإدخال شبكة مماثلة من المدعين العامين في مجال مكافحة الجريمة المنظمة في غرب أفريقيا. ومن خلال هذه الأنشطة، يمكننا تعزيز الترابط الإقليمي وضمان عمل هاتين الشبكتين معا في وقت لاحق عبر المحيط الأطلسي. وسيكون هذا مثالا ممتازا للتعاون بين بلدان الجنوب.

ومن بين المبادرات الهامة الأخرى البرنامج العالمي لمراقبة الحاويات والذي يعمل على جانبي المحيط الأطلسي والذي يكمله برنامج مماثل، AIRCOP (شرطة الجو)، لمراقبة مطارات المنطقتين. وهذه البرامج تساعد على بناء القدرات في البر والبحر والجو.

وإنشاء المكتب لوحدات لمكافحة الجريمة عبر الوطنية يمثل أيضا نموذجا يُحتذى في المستقبل. وقد أنشئت وحدات كهذه في سيراليون وليبريا وغينيا - بيساو. وأبلغت الوحدتان الموجودتان في سيراليون وغينيا - بيساو عن ضبطيات. غير أن عملنا لا يمكن أن يكون فعالا، إن لم يستند إلى فهم واضح لطابع ونطاق التحديات القائمة. ويجري المكتب الآن تقييما جديدا للتهديدات في المنطقة وسيتم الانتهاء منه قريبا. وسيركز التقييم على طرق الاتجار عبر المحيط الأطلسي.

في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، حددت بعثة مشتركة بين الوكالات وتابعة للأمم زارت بنن ونيجيريا، تحت القيادة المشتركة لإدارة الشؤون السياسية ومكتب المخدرات والجريمة، أعمال القرصنة في خليج غينيا باعتبارها تهديدا رئيسيا لسلام وأمن دول المنطقة ومصالحها الاقتصادية. وأوصى تقرير البعثة بتحسين التنسيق بين الهيئات الإقليمية وأشار إلى أن الأمم المتحدة مؤهلة جيدا لتحقيق هذا التنسيق. ويعتزم مكتب الأمم المتحدة، بالتعاون مع

شركائه، استخدام برنامجه في غرب أفريقيا لترجمة توصيات التقرير إلى إجراءات صارمة.

وفي منطقة الساحل، حيث لا يزال هناك قلق بشأن الحالة الأمنية، يساعد مكتب الأمم المتحدة على تنفيذ مبادرة إقليمية بشأن التعاون القضائي بما في ذلك مالي وموريتانيا والنيجر وبوركينا فاسو. وعلى الصعيد الوطني، يدعم المكتب مالي وموريتانيا في تنفيذ برامج وطنية متكاملة، ويعمل مع الاتحاد الأوروبي في مشاريع في نيجيريا.

وختاما، أشدد على ضرورة الالتزام السياسي المتواصل. وأود أن أثني أيضا على بلدان المنطقة للجهود التي تضطلع بها لمكافحة هذه التهديدات. ومع ذلك، هناك حاجة إلى موارد إضافية إذا ما أردنا استمرار الإصلاحات في الأجل الطويل والإسهام في إصلاح قطاع الأمن.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد فيدوتوف على إحاطته الإعلامية.

سأعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن.

السيد كورتيال (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أشكر وفد توغو على تنظيم هذه المناقشة، التي تتيح لنا فرصة لتبادل الأفكار حول تأثير الجريمة المنظمة عبر الوطنية على السلام والأمن الدوليين في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل. كما أشكر السيد فيدوتوف على إحاطته الإعلامية وأود أن أغتنم هذه الفرصة للتأكيد على تقدير بلدي لعمله وللمنظمة التي يديرها.

أعرب عن تأييدي للبيان الذي سيدلي به المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

لقد جرى توجيه انتباه مجلس الأمن في مرات كثيرة إلى التهديدات التي تشكلها الجريمة المنظمة الدولية لتحقيق للاستقرار والأمن في مناطق مختلفة في العالم، مثل أفغانستان أو هايتي أو أمريكا الوسطى. لكن حالة غرب أفريقيا، الذي شهد العديد من الصراعات على مدى العقد المنقضي، تبين تنوع الجريمة المنظمة، وقبل كل شيء، تأثيرها السلبي على الجهود الرامية إلى تحقيق الحوكمة الرشيدة وإعادة بناء المؤسسات العامة في حالات ما بعد الصراع.

وأعرب المجلس عدة مرات عن قلقه إزاء تزايد الاتجار بالمخدرات وتأثيره المزعزع للاستقرار في غينيا - بيساو. وهذه الظاهرة تؤثر على منطقة غرب أفريقيا بالكامل وترتبط بانعدام الأمن البحري والقرصنة المسلحة في أعالي البحار. وشبكات الجريمة المنظمة تنشأ في منطقة الساحل - وحدودها سهلة الاختراق للغاية - وتستخدمها باعتبارها منطقة عبور قبل أن تمتد إلى بقية أنحاء القارة أو إلى شواطئ أوروبا.

نعلم أيضا بأن الاتجار في المخدرات في أفريقيا، كما في أي مكان آخر، يجذب أنواعا أخرى من الاتجار غير المشروع العابر للحدود، مثل الاتجار في السلاح، وغسل الأموال والاتجار بالبشر. ويشكل انتشار الأسلحة الخفيفة والثقيلة تحديا آخر يميز منطقتي غرب أفريقيا والساحل. ويؤدي كل من نفاذ أموال ذلك الاتجار غير المشروع إلى الاقتصاد الإقليمي الأوسع، والفساد الذي يسببه ذلك، إلى جانب العنف الذي تمارسه الجماعات الإجرامية لأجل التحكم في الأسواق، إلى تقويض الحوكمة وتهديد التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

ترحب فرنسا، في ذلك الصدد، بتقييم مجلس الأمن لأثر تلك الظواهر، وترحب أيضا بالاستجابات الأولية التي قامت بها دول غرب أفريقيا. وتعمل هيئات عديدة تابعة للأمم المتحدة على تعزيز التحلي بالوعي السياسي فيما يخص التحديات المطروحة، وإجراء تعاون سياسي أكثر فعالية للتصدي لها. ويتعين، في الميدان، دعم تآزر مختلف وكالات

الأمم المتحدة وباقي المنظمات الدولية التي تعمل بشأن تلك المسائل. إن انعدام الاستقرار الناجم عن مختلف أنواع الاتجار غير المشروع، وخصوصا الاتجار بالمخدرات، تستدعي استجابة منسقة وسياسات للتعمير ومنع الأزمات، تشمل التصدي للجريمة المنظمة عبر الوطنية. ويقع هذا المبدأ في صميم مبادرة ساحل غرب أفريقيا، التي تضم غينيا – بيساو وسيراليون وكوت ديفوار وليبريا، والمدعومة من قبل فرنسا.

أود أن أشيد بوجه خاص بالدور الذي اضطلع به مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، منذ سنوات عديدة، في مجال مساعدة دول المنطقة. وأدى المكتب منذ عام ٢٠٠٨، دورا رئيسيا في تنفيذ خطة عمل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، المعروفة بخطة العمل الإقليمية ”برايا“ لفترة ٢٠٠٨-٢٠١١. والمشاركة المباشرة للبلدان الأفريقية خصوصا تلك المتضررة منها بشكل كامل من وطأة الآثار المزعزعة للاستقرار لذلك الاتجار غير المشروع، أمر بالغ الأهمية. ويتعين الإنصات على نحو أفضل لأصوات تلك البلدان، ودعم إجراءاتها.

إننا مقتنعون تماما، في ذلك الصدد، بضرورة اضطلاع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بدور مركزي. وبالنظر إلى البعد الدولي للشبكات الإجرامية التي نتكلم عنها، والتي لدى البعض منها أصول من خارج غرب أفريقيا، وحتى من خارج القارة، من المهم أكثر من أي وقت مضى تعزيز التعاونين الإقليمي والدولي بشأن المسائل المتعلقة بالشرطة وسيادة القانون. ومن المهم بشكل خاص، إقامة نظم وطنية للعدالة الجنائية يمكن الوصول إليها وتتماشى مع المعايير الدولية.

وضعت اتفاقيات الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات، والجريمة المنظمة (اتفاقية باليرمو)، والفساد (اتفاقية ميريدا)، إطارا نموذجيا وملائما لمكافحة المخدرات. ويتعين إضفاء الطابع العالمي على هذا الإطار وتنفيذه.

يمكن لدول غرب أفريقيا ومنطقة الساحل الاعتماد على الدعم القوي والحازم لفرنسا، والاعتماد بشكل أعم على دعم الاتحاد الأوروبي، في مجال تعزيز قدراتها في مجال مكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية. إن الاتحاد الأوروبي طرف فاعل رئيسي، يقدم دعما كبيرا للجهود المبذولة في مجال مكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة في غرب أفريقيا، وانعدام الأمن البحري في خليج غينيا، وبالطبع في منطقة الساحل، حيث يعمل الاتحاد الأوروبي على تنفيذ برامج مهمة للمساعدة التقنية.

إن فرنسا ملتزمة تماما بمساعدة بلدان غرب أفريقيا، وكانت قادرة على تعزيز تعاونها، بفضل شبكة متطوعيها، وأيضا بمساعدة ملحقيها المعنيين بالأمن الداخلي، وقضاة الاتصال. وتساهم فرنسا في ذلك الصدد، بنحو ١٠ مليون يورو في برامج التعاون في مجال القضاء والحوكمة في بلدان منطقة الساحل، في إطار برنامج الصناديق الخاصة ذات الأولوية.

كما أن فرنسا ملتزمة تماما بمكافحة انعدام الأمن البحري في خليج غينيا، على سبيل المثال، من خلال تطوير مشروع مدته ثلاث سنوات لفائدة بنن وتوغو وغانا، والعمل أيضا جنبا إلى جنب مع الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا.

أخيرا، كل عام، فإن ملحقينا المعنيين بالأمن الداخلي في غرب أفريقيا ينفذون، غالبا من خلال التنسيق الوثيق مع المنظمات الدولية المعنية، بتنفيذ برامج المساعدة التقنية، التي تتضمن تدريب الشرطة، وتوفير العتاد. ويتعين علينا أن نسعى إلى تعزيز التنسيق بين منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية الأفريقية، والاتحاد الأوروبي وسائر

المنظمات القطاعية العاملة في هذا المجال بشكل خاص، مثل المنظمة الدولية للشرطة الجنائية.

أخيرا، داخل منظومة الأمم المتحدة نفسها، ثمة حاجة للتنسيق بين الهيئات والوكالات والصناديق والبرامج التي تؤدي دورا، مباشرا أو غير مباشر، في مجال تقديم المساعدة في مجال مكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية. ويبدو لنا أنه من المهم إعلامنا بما سيتم القيام به في هذا المجال، وبالتالي، فإننا ندعو الأمين العام إلى مواصلة مراعاة مسألة التهديدات المتشعبة المتمثلة في الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، عند تحليل الصراعات واستراتيجيات الوقاية والبعثات المتكاملة وعمليات حفظ السلام.

علاوة على ذلك، نأمل أيضا أن يقدم الأمين العام توصيات إلى مجلس الأمن، مما يتيح بشكل أفضل للمجلس فهم تلك التهديدات المتشعبة ومعالجتها، خصوصا في حالة غرب أفريقيا ومنطقة الساحل. ويتعين أن تركز تلك التوصيات على العوامل الرئيسية المزعزعة للاستقرار، ونضع هنا الاتجار بالمخدرات على رأس الأولويات.

وأخيرا، من المهم أن يبقي المجلس هذه المسألة قيد نظره، وأن يواصل مناقشتها على أساس إحاطات إعلامية منتظمة من جانب المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

السيدة رايس (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أود شكركم، سيدي الرئيس، بوجه خاص على عقد هذه المناقشة الهامة حول تأثير الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية على السلام والأمن والاستقرار في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام بان كي - مون، والمدير التنفيذي فيدوتوف على إحاطتيهما الإعلاميتين اليوم.

إن الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية آفة في كل مكان، لكن غرب أفريقيا ومنطقة الساحل تعانيان من أخبث أنواعها. وتفسد الشبكات الإجرامية المجتمعات التي تواجه تحديات إنمائية، في منطقة خارجة من سنوات من الصراع. ويتعين على مجلس الأمن معالجة الحالة باستخدام نهج شمولي، جنبا إلى جنب مع الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية وغيرها من الأطراف الفاعلة. وقد بذلت الحكومات في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل جهودا كبيرة في مجال مكافحة الجريمة المنظمة، في إطار الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ومبادرة ساحل غرب أفريقيا، والعديد من الشراكات الأخرى الثنائية ودون الإقليمية.

لكن المخاطر تتزايد بشكل أكبر. وتواجه غرب أفريقيا ومنطقة الساحل أنشطة إجرامية تزداد تعقيدا وتطورا، بما في ذلك الإرهاب، واختلاس الأموال العامة، والاتجار غير المشروع بالمخدرات والأسلحة والنفط، والأشخاص والسلع المزيفة، مما يهدد الاستقرار الإقليمي، من خلال تأجيج الصراعات وتقويض التنمية.

ولا يزال الاتجار بالمخدرات يشكل تهديدا رئيسيا. كما سمعنا، وفقا لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومكتب الأمم المتحدة في غرب أفريقيا، والتقارير المقدمة إلى مجلس الأمن، يتشابك الاتجار غير المشروع بالمخدرات، بصورة متزايدة مع أشكال أخرى من الاتجار غير المشروع في المنطقة. وتواصل الولايات المتحدة دعم مبادرة ساحل غرب أفريقيا، من خلال مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بغية معالجة مسائل الحدود والفساد في منطقة من العالم، يتم فيها الاتجار في ما قيمته بليون دولار من الكوكايين سنويا، وهو رقم يزيد مرتين عن إجمالي الناتج المحلي للعديد من الدول في غرب أفريقيا.

لقد قدم المجرمون الذين يقومون بعمليات الاختطاف طلبا للفدية دعما كبيرا للشبكات الإرهابية في منطقة الساحل. حيث أثبت تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي قدرته على تنفيذ الأنشطة الإجرامية ومهاجمة الأهداف غير المحصنة عبر مسافات كبيرة.

ويشكل الاتجار غير المشروع بالأسلحة جانبا خطيرا آخر من الجريمة عبر الحدود الوطنية في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل. ويشكل التأمين الضعيف لمخزونات الأسلحة التقليدية والذخائر مصدرا محتملا لتهريب السلاح في المنطقة. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، انتهت الولايات المتحدة الأمريكية من مشروع في غينيا - بيساو جرى خلاله تدمير أكثر من ٨٠ طن متري من المعدات العسكرية المهملة بناء على طلب الدولة المضيفة. ونشجع الدول على مساعدة الحكومات في شمال وغرب أفريقيا، عند الاقتضاء، على تدمير الفائض من الأسلحة المهملة أو المخزونات من الأسلحة والذخائر غير المؤمنة جيداً.

لقد أفرزت الأزمة الليبية مجموعة جديدة من التحديات العابرة للحدود. وما زلنا نشعر بالقلق إزاء خطر نقل الأسلحة عبر الحدود، بما في ذلك منظومات الدفاع الجوي المحمولة. وكما أعلنت وزيرة الخارجية هيلاري كلينتون في طرابلس في تشرين الأول/أكتوبر الماضي، تقدم الولايات المتحدة ٤٠ مليون دولار لمساعدة ليبيا على تأمين مخزونات الأسلحة لديها واستعادتها. وقد تمكنا حتى الآن من تعطيل أكثر من ٥٠٠ ١ من الملاجئ المحصنة وساعدنا على تحديد واستعادة وتأمين حوالي ٠٠٠ ٥ منظومة من منظومات الدفاع الجوي المحمولة ومكوناتها.

ونحن نقدر المساعدة المالية والفنية المقدمة من الدول، ومنها المملكة المتحدة وكندا وألمانيا وهولندا وفرنسا وإيطاليا. وندعم عمل فريق الخبراء التابع للجنة للأمم المتحدة المعني بالجزاءات فيما يتعلق بتقييم التهديدات التي تمثلها منظومات الدفاع الجوي المحمولة وغيرها من التهديدات الناجمة عن الانتشار، ونشجع الدول التي قامت بتصدير تلك المنظومات إلى ليبيا في الماضي بتبادل المعلومات مع السلطات الليبية بغية مساعدتها على تحديد مصير القذائف غير المؤمنة.

أخيراً، نحيط علماً مع التقدير بقرار هذه الرئاسة عقد جلسة منفصلة بشأن القرصنة في خليج غينيا، حيث يتزايد أيضاً تهديد القرصنة والسطو المسلح في عرض البحر للسلام والأمن والاستقرار في غرب أفريقيا والساحل. ونتطلع إلى المناقشة بشأن هذا الموضوع في ٢٧ شباط/فبراير.

السيد زميفسكي (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أود بداية أن أشكركم، سيدي الرئيس، وبلدكم على اتخاذ المبادرة لعقد جلسة لمجلس الأمن بشأن هذا الموضوع الملح. ونشعر بالامتنان أيضاً للأمين العام، السيد بان كي - مون، والمدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، السيد يوري فيدوتوف، على إحاطتيهما الإعلاميتين الموضوعيتين.

لقد بينت أحداث السنوات الأخيرة أن العولمة لا تمثل للبشرية إمكانيات جديدة للتنمية الجماعية فحسب، بل إنها تفرز تحديات إجرامية جديدة أيضاً. والأسلوب الذي نستجيب به لتلك التحديات سيحدد الاستقرار السياسي لدول ومناطق برمتها.

ونلاحظ توجهات خطيرة في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل والصحراء. وللأسف، فقد شهدنا في عام ٢٠١١ تفاقم المشاكل في تلك المنطقة، وفي مقدمتها مهمة ضمان الأمن. وتضخمت تلك المسألة بشكل كبير على خلفية الأحداث الإرهابية التي وقعت في ليبيا وغيرها من التهديدات والتحديات الإجرامية.

ونلاحظ مع القلق أن النشاط المتزايد للجريمة المنظمة، وخاصة القرصنة، في خليج غينيا، وتنامي الاتجار بالمخدرات غير المشروعة. كما أن تهريب وبيع الأسلحة، ومنها الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، عبر أراضي عدد من البلدان في منطقة الساحل والصحراء، إلى جانب استمرار الهجرة غير الشرعية، يشكل تهديداً للمجتمع الدولي. ويرى الخبراء أن تسرب الأسلحة الليبية يرتبط بأنشطة المجموعات الإرهابية. وقد انتشرت أنشطتها جغرافياً كما أن عدد الهجمات الإرهابية في ازدياد، وذلك نتيجة الارتباط مع الجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات. ويقلقنا بشكل خاص نشاط المجموعات الإرهابية كالقاعدة في بلدان المغرب.

وما زالت أشكال قديمة للجريمة منتشرة أيضاً – الاتجار بالبشر للعمل القسري والاستغلال الجنسي واستخدام السخرة. واستمر كذلك تهريب النفط والماس. ووراء الكثير من تلك الجرائم يكمن الفساد.

والاتجار بالمخدرات غير المشروعة يوفر دعماً مالياً كبيراً للإرهاب وللتطرف العنيف والجريمة المنظمة. ولم تعد غرب أفريقيا أحد المراكز الرئيسية لتهريب الكوكايين إلى أوروبا فحسب، بل تهيأت المنطقة أيضاً لإنتاج العقاقير المخدرة التركيبية، وظهرت هناك أيضاً طرق رئيسية جديدة لتهريب الهيروين الأفغاني. وتتزايد التوترات في العلاقات بين أتباع الديانات. ويكفي أن نشير إلى إقدام جماعة بوكو حرام الإرهابية على تفجير الكنائس أثناء عطلة عيد الأضحى في أواخر العام الماضي.

وفي سياق ضمان الأمن في تلك المنطقة، نقترح أن تبذل بلدانها الجهد الرئيسي، في إطار دور ريادي، بدعم من المجتمع الدولي، في جهد شامل ينصب على المجالات التالية.

أولاً، لا بد من معالجة مسألة تدفق الأسلحة الليبية. وإذ نضع ذلك الهدف نصب أعيننا، أطلقت روسيا في الخريف الماضي مبادرة اتخاذ مجلس الأمن للقرار ٢٠١٧ (٢٠١١)، الذي يلقي مسؤولية إيجاد أسرع حل ممكن لتلك المسألة الملحة على عاتق السلطات الجديدة في ليبيا وجيرانها والمجتمع الدولي. وقد لاحظ فريق الخبراء التابع للجنة الجزاءات المعني بليبيا والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب أيضاً التهديد الخطير للأمن الذي يشكله الانتشار المنفلت للأسلحة الليبية.

ويقلقنا بشكل خاص تدفق منظومات الدفاع الجوي المحمولة ومنصات إطلاق القذائف، الأمر الذي لا يهدد الطيران المدني في منطقة الساحل والصحراء فحسب، بل إن التهديد يتجاوز حدود تلك المنطقة بكثير. وقد تلقينا معلومات بشأن اهتمام تنظيمي القاعدة في المغرب وبوكو حرام الإرهابيين بتلك المنظومات. ونقترح دعم العمل الذي تقوم به أجهزة الأمم المتحدة لمعالجة تلك المشكلة من خلال بذل الجهود في إطار المحفل العالمي لمكافحة الإرهاب. ونرى من الأهمية بمكان أن يستجيب ذلك المحفل للاستعداد المعلن من جانب المجموعة الرباعية المعنية بالساحل للتعاون في منع انتشار الأسلحة الليبية واتخاذ مزيد من الخطوات لتنفيذ القرار ٢٠١٧ (٢٠١١).

ثانياً، وفي ظل تزايد احتمال وقوع الأسلحة الليبية في أيدي إرهابيين، فإن النمو في نشاط الجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات عبر الحدود الوطنية إنما يعني ضرورة تعزيز القدرات الأمنية لحكومات بلدان منطقة الساحل والصحراء. ولا بد لنا من تنفيذ تدابير عريضة متكاملة لتعزيز أمن الحدود وحماية المطارات وتكثيف تبادل المعلومات وتدريب العاملين في أجهزة إنفاذ القانون. ولا يمكن إنجاز أي من ذلك بدون دعم دولي.

ونحن ندعم أنشطة الأمم المتحدة ومكتبها المعني بمكافحة المخدرات والجريمة، ونعزز شراكتنا مع الاتحاد

الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والهياكل الإقليمية الأفريقية الأخرى التي تتعامل مع مسألة مكافحة التحديات الإجرامية.

وسيكون من المفيد أيضاً وضع نهج إقليمي واسع النطاق لمكافحة تلك التهديدات. ويستجيب ذلك للخطة الإقليمية لتلك الجماعة لمكافحة تهديد الجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات، ويدعم المبادرات الساحلية المتخصصة لغرب أفريقيا، التي اتخذت بدعم من الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول). وينبغي لنا تعزيز استخدام النهج الذي بلوره مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لوضع برنامج إقليمي متكامل لغرب أفريقيا للفترة ٢٠١٠-٢٠١٤، إلى جانب البرامج القطرية.

ثالثاً، وعلى المدى الأطول، علينا أن نولي اهتماماً أكبر لاجتثاث التطرف بين السكان، والشباب بصفة خاصة. وينبغي التركيز على معالجة مشكلة البطالة والمشاكل في مجال التعليم. ولا بد من إيلاء اهتمام خاص لزيادة فعالية مكافحة التوجهات المتطرفة التي تعد الأساس العقائدي والأرض الخصبة لأعمال المجموعات الإرهابية في المنطقة. وبرعاية الأمم المتحدة واليونسكو، لا بد من تهيئة مناخ لمواجهة التحديات والتهديدات الجديدة، والعمل مع وسائط الإعلام وهياكل المجتمع المدني من أجل تحقيق ذلك الهدف. وعلينا كذلك أن نقتلع من الجذور كل محاولات اجتذاب المغتربين من أبناء المنطقة للانغماس في النشاط الإرهابي.

رابعا، من المهم للغاية ضمان وجود عنصر قانوني فعال من أجل مكافحة هذه التحديات الجنائية. يتعلق هذا بالطبع، أولا وقبل كل شيء، بالاحترام الصارم لأحكام القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

ومن المسائل ذات الأهمية الكبيرة بالنسبة لإقامة جبهة واسعة لمكافحة الجريمة ضمان المشاركة الكاملة من قبل دول المنطقة في الاتفاقيات الدولية الأساسية، بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية لعام ٢٠٠٠ والبروتوكولات الملحقة بها واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لعام ٢٠٠٣، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية، واستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. ولا يقل أهمية عن ذلك ضمان وضع القوانين المحلية وتنفيذها وفقا لأحكام تلك المعاهدات الدولية. ونلاحظ الدور الرئيسي الذي يضطلع به مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في تقديم هذا الدعم التقني لدول المنطقة.

خامسا، سيكون من المفيد تكليف المكتب، في إطار بحثه على الصعيد العالمي في التدفقات المالية المتولدة عن شتى أنواع الأنشطة الإجرامية، بإيلاء اهتمام خاص لهذه المشكلة من حيث صلتها بغرب أفريقيا ومنطقة الساحل. إن تعطيل القاعدة المالية للعصابات الإجرامية الدولية أدى إلى تحقيق نجاح كبير في مكافحتها.

سادسا، نحن نرى ارتباطا وثيقا بين قضايا الأمن والتنمية في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل. وندعو إلى قيام بلدان المنطقة، بمشاركة مجتمع المانحين، بتصميم استراتيجية اجتماعية اقتصادية شاملة متكاملة.

ويمكن الاضطلاع بدور هام هنا عن طريق استخدام إمكانات المنظمات الدولية مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة في تنفيذ البرامج التي تهدف إلى إيجاد فرص العمل في بلدان المنطقة وإشراك قطاع الأعمال التجارية في الجهود الرامية إلى تقليل الاتجاهات الاجتماعية المؤيدة للإرهاب وغيره من الأنشطة الإجرامية الدولية.

لدى الاتحاد الروسي خبرة في تنفيذ هذه البرامج، بما في ذلك في غرب أفريقيا. ويشدد بلدنا على تقديم

المساعدات الإنسانية من خلال قنوات الأمم المتحدة. نحن نقدم الدعم على المستوى الثنائي لبلدان المنطقة عن طريق تدريب الموظفين الفنيين في مجالات تشمل الصحة، والتشييد وموظفي وكالات إنفاذ القانون.

ونأمل أن تؤخذ هذه الأفكار بعين الاعتبار لدى إعداد الأمين العام توصيات محددة لمجلس الأمن بشأن الخطوات الإضافية الواجب اتخاذها في هذا المجال. ونعتقد أن تنفيذها سيشكل عنصرا هاما من عناصر الجهود العالمية التي يبذلها المجتمع الدولي بهدف التصدي للتحديات والتهديدات الإجرامية وسوف يساعد في ضمان الأمن والتنمية المستقرة في بلدان غرب أفريقيا ومنطقة الساحل.

من المهم أن يتم تحويل هذه المنطقة إلى منبر للتعاون بين جميع الأطراف المعنية يقوم على أساس مبادئ القانون الدولي، لا منطقة منافسة تفيد فحسب الجريمة المنظمة والإرهاب الدولي.

السيد العمراني (المغرب) (تكلم بالفرنسية): يود وفدي، بادئ ذي بدء، أن يرحب بالرئيس فور إيسوزيمنا غناسينغبي الذي عزز هذه الجلسة المهمة بمشاركته فيها. وأود أيضا، باسم المملكة المغربية، أن أتوجه بالشكر إلى جمهورية توغو على مبادرتها تنظيم هذه المناقشة بشأن قضية تكتسي أهمية كبيرة بالنسبة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل والقارة الأفريقية بأكملها.

ونتوجه أيضا بالشكر إلى بلدكم، سيدي الرئيس، على تنظيم مناقشة عامة في ٢٧ شباط/فبراير لمناقشة تقرير بعثة التقييم التي زارت بلدان خليج غينيا، فضلا عن الالتزام الثابت لبلدكم بالدفاع عن المصالح الأفريقية في مجلس الأمن. إن المناقشة القادمة إلى جانب مناقشات اليوم ومناقشات الشهر الماضي بشأن منطقة الساحل ستيسر توضيح منظور شامل بشأن الحالة في غرب أفريقيا، وهي منطقة عزيزة علينا نرتبط معها بأواصر تمتد لقرون.

وأشكر أيضا الأمين العام بان كي - مون، والمدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على حضورهما وإسهامهما في المناقشة.

تشكل الجريمة المنظمة عبر الوطنية تحديا حقيقيا لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل. إنها تهدد سيادة الدول وجميع الجهود الرامية إلى بناء السلام والتنمية في المنطقة. واليوم، تجد هاتان المنطقتان نفسيهما تواجهان تحديات تزداد تعقيدا ناجمة في معظمها عن الاتجار غير المشروع بالمخدرات وجيل ناشئ حديثا من أنشطة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، يشمل عمليات السطو الكبرى، والقرصنة في البحر والإرهاب، وأنشطة غير معروفة في منطقتنا. ويزداد ترابط هذه الشبكات الإجرامية وتغذي بعضها البعض بينما تنمو على الصعيد الدولي، وبالتالي تعزز قدرتها التدميرية وتأثيرها المزعزع للاستقرار.

وإضافة إلى ذلك، فإن أوجه الترابط التي تزداد وضوحا فيما بين الجريمة المنظمة عبر الوطنية والجماعات المسلحة والحركات الانفصالية والجماعات الإرهابية الصغيرة، في منطقتنا، تشكل مصدرا للقلق، ينبغي أن يوليه المجتمع الدولي اهتماما أكبر.

في غرب أفريقيا، استحدثت مبادرات رئيسية جديرة بالثناء على المستوى الوطني ودون الإقليمي والإقليمي، ولا سيما اعتماد خطة عمل برايا لمكافحة الاتجار بالمخدرات، وخطة العمل الإقليمية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومبادرة ساحل غرب أفريقيا. واليوم، تستحدث الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ولجنة خليج غينيا، من بين أمور أخرى، نهجا جديدا للاستجابة للتحديات الناشئة في سياق خليج غينيا - بيساو.

لقد بادر المغرب بالفعل، نظرا لموقعه الجغرافي، واستجابة للتحديات المختلفة الناجمة عن الاتجار بالمخدرات عبر المحيط الأطلسي والقرصنة في خليج غينيا، في آب/أغسطس ٢٠٠٩، بجمع ٢٢ بلدا أفريقيا من مضيق جبل طارق إلى رأس الرجاء الصالح. واليوم، ثلاثة منها، في مصادفة سعيدة، أعضاء في مجلس الأمن. وأدت المبادرة المغربية إلى إنشاء المؤتمر الوزاري للدول الأفريقية المطلة على المحيط الأطلسي. واستحدثت المبادرة والمؤتمر المنبثق عنها كمنبر للجمع بين البلدان الساحلية المتضررة من أجل التعامل مع التحديات القادمة من المحيط الأطلسي من خلال تعاون مرن وآلية تنسيق خالية من القيود المؤسسية، وفي المقام الأول، لتكملة المبادرات الحالية.

في هذا السياق، أشير إلى أن اجتماع الأول لوزراء الأمن المشاركين في المؤتمر، سيعقد عما قريب. إن هدفه الرئيسي هو تقييم تدابير تنفيذ الركيزة الأمنية لخطة العمل التي اعتمدت في الرباط في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ التي تهدف إلى تعزيز تعاون أكثر مرونة بين الأمن والشرطة والسلطات القانونية، إلى جانب تبادل المعلومات والمعلومات الاستخباراتية في إطار المؤتمر الوزاري استنادا إلى الهدف الرئيسي المتمثل في مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

(تكلم بالإنكليزية)

لا يمكن أن تتصدى دولة أو منطقة بمفردها للجريمة المنظمة عبر الوطنية. وزيادة التضامن وتعزيز العمل المتضافر أمران ضروريان بين دول غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، بغية التصدي بطريقة مستدامة للتحديات المتعددة التي تشكلها تلك الجريمة. وبالتالي، يلزم اتباع نهج عالمي للتصدي لهذه التحديات من خلال الآلية المبتكرة والشاملة للتعاون والتنسيق، لا سيما بين المناطق الأفريقية الغربية والشمالية دون الإقليمية.

وفيما يتعلق بمكافحة الاتجار بالمخدرات عبر المحيط الأطلسي، عنيت الكوكايين، من الضروري توسيع نطاق التعاون استناداً إلى مبادئ المسؤولية المشتركة، بغية إيجاد حلول طويلة الأجل للآفة المثيرة للقلق التي تترسخ تدريجيا يوما بعد يوم في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل. وفي هذا الصدد، من المهم دعم وتعزيز الآليات الأفريقية دون الإقليمية وعبر الوطنية القائمة، وكفالة أن يجري تنفيذها على وجه السرعة. وفي ذلك السياق، يدعى المجتمع الدولي إلى مساعدة بلدان غرب أفريقيا ومنطقة الساحل.

إن تبادل الخبرات والمعلومات والدراية طريقة فعالة لمساعدة البلدان على تطوير القدرات في مجال مكافحة تلك الجريمة. ومن بين الدول الأفريقية الأطلسية، هناك العديد من البلدان قد أعربت بالفعل عن رغبتها واستعدادها إزاء مشاطرة التجارب والخبرات والدراية مع أعضاء آخرين في المبادرة الأفريقية عبر المحيط الأطلسي، وبطبيعة الحال، كل ذلك بروح من التضامن والتعاون الأفريقي فيما بين بلدان الجنوب. وينبغي أن تسود الروح نفسها أيضا بين بلدان الشمال والجنوب، وكذلك في مجال التعاون الثلاثي.

وغني عن القول إن أي إجراء يتخذ لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية يتطلب اتباع نهج منسق في مواجهة الأسباب الجذرية التي تؤدي إلى تزايد هذا الخطر، ألا وهي ضعف سيادة القانون، وعدم التعاون القضائي وتعاون الشرطة فيما بين البلدان المتجاورة وعبر الحدود، وعدم وجود القدرات، فضلا عن العديد من التحديات الاجتماعية والاقتصادية التي تواجه بعض بلدان المنطقة.

لذلك، نرحب بالدور القيّم الذي تقوم به الأمم المتحدة، ولا سيما مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ويقوم به الشركاء الدوليون، أي الاتحاد الأوروبي، لمساعدة دول المنطقة في العديد من تلك الميادين. وينبغي

زيادة تعزيز هذا التعاون بطريقة متماسكة ومنسقة ومتضافرة، بغية معالجة جانبَي الأمن والتنمية معا وعلى نحو متوازن.

وفيما يتعلق بالنقطة الأخيرة، لا يسع المرء أن يبالغ في تقدير الأهمية الحاسمة للتنمية بجميع أبعادها الاجتماعية والاقتصادية والبشرية كقوة لتحقيق الاستقرار والأمن والرخاء. إن جلالة الملك محمد السادس يدعو دائماً إلى ضرورة معالجة قضايا التنمية بجميع جوانبها، أي من خلال التعاون والتكامل الإقليمي فيما بين بلدان الجنوب. ويؤمن المغرب إيماناً راسخاً ويلتزم التزاماً أكيداً بتحقيق هذا الهدف، بالتعاون مع بلدان أفريقية أخرى.

وأخيراً، إن الاستجابة الفورية وتشاطر المسؤولية بين الدول في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل أمران هامان وحتميان لتوفير ردود مستدامة على هذا الخطر. والمجتمع الدولي، من جانبه، وعن طريق الأمم المتحدة، يجب أن ينشئ أيضا آلية للإنذار المبكر، بغية تقديم المساعدة، إذا لزم الأمر، وفي وقت قصير، إلى البلدان المعنية في المنطقة. وينبغي أن تكون تنميتها هي الاستجابة الرئيسية لهذه المسألة.

السيد وانغ مين (الصين) (تكلم بالصينية): أشكر توغو على المبادرة إلى عقد هذه المناقشة المفتوحة عن أثر الجريمة المنظمة عبر الوطنية على السلام والأمن والاستقرار في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل. وأرحب بحضور فخامة الرئيس غناسينغبي لترؤس الجلسة المنعقدة اليوم. وأشكر أيضا الأمين العام بان كي - مون والمدير التنفيذي السيد فيدوتوف على بيانيهما.

لقد انتشرت الجريمة المنظمة عبر الوطنية في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل خلال السنوات الأخيرة. وزيادة الاتجار غير القانوني بالمخدرات والأسلحة، والقرصنة، والأنشطة الإرهابية، أمور تشكل تهديدا خطيرا للسلام والاستقرار، وتعرّض التنمية الاقتصادية والاجتماعية للخطر، وتسبب أثراً سلبياً على الحالة الإنسانية في تلك المنطقة. وتعرب الصين عن قلقها الشديد في ذلك الصدد.

إننا نقدّر الجهود المتسقة التي تبذلها بلدان غرب أفريقيا ومنطقة الساحل من أجل مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. ونأمل أن تتعلم بلدان غرب أفريقيا ومنطقة الساحل من التجارب الناجحة التي توصلت إليها المناطق الأخرى، وأن تعدّ وتحسّن استراتيجيات شاملة، وأن تعزز بناء القدرات وتوطد التعاون في إدارة الحدود والعدالة وإنفاذ القانون، بغية تحمّل المسؤولية عن صون السلام والاستقرار في تلك المنطقة على نحو أفضل.

ونرحب بالجهود ذات الصلة التي تبذلها المنظمات الإقليمية، مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بالتعاون مع بلدان المنطقة. ونحن نؤيد بلدان غرب أفريقيا ومنطقة الساحل في جهودها الرامية إلى تعزيز التعاون العملي من خلال التنسيق الإقليمي.

إن جميع بلدان غرب أفريقيا ومنطقة الساحل هي بلدان نامية وتحتاج على نحو عاجل إلى الدعم والعون النشطين من المجتمع الدولي لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. والافتقار في المدى القريب إلى الموارد والتكنولوجيا والقدرة هو العائق الرئيسي أمام بلدان غرب أفريقيا ومنطقة الساحل في مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. ونناشد المجتمع الدولي أن يزيد مساهمته في رأس المال والتكنولوجيا، ويوفر المساعدة الفعالة للبلدان والمنظمات الإقليمية المعنية على أساس الاحترام الكامل لسيادة البلدان المعنية. ونأمل أن تؤدي الأمم المتحدة دورها التنسيقي بنشاط، وأن يستفيد أعضاء المنظمات الإقليمية ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة الاستفادة التامة من مزايا وخبرات كل منهم بغية

تعزيز تكامل الموارد وتخصيصها من أجل كفالة فعالية الجهود ذات الصلة التي تبذلها البلدان والمنظمات في المنطقة.

وينبغي أن يواصل مجلس الأمن النظر في مسألة الجريمة المنظمة عبر الوطنية في بلدان غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، ويتخذ الإجراءات اللازمة في الوقت المناسب. وفي المدى البعيد، يشكل الفقر والتأخير في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية أرضا خصبة للجريمة المنظمة عبر الوطنية في بلدان غرب أفريقيا ومنطقة الساحل. ونناشد المجتمع الدولي أن ينشط في اتخاذ خطوات عملية وفعالة لمساعدة بلدان المنطقة على تحقيق انتعاشها وتنميتها في المجال الاقتصادي، وخلق فرص العمل وتحسين مستويات المعيشة من أجل التصدي للأسباب الجذرية للمشكلة.

وتؤثر الحالة الأمنية في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل تأثيرا كبيرا على مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. والمشكلة الحالية المتمثلة في انتشار الأسلحة في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل ذات أسباب تاريخية، ولكن الصراع الإقليمي الأخير قد أدى إلى تفاقم المشكلة. والصين قلقة جداً إزاء ذلك. ونأمل أن تستخلص الأطراف المعنية في المجتمع الدولي الدروس من ذلك، وأن تكون حكيمة في مواجهة الأزمات والصراعات الإقليمية، وتواصل تسوية النزاعات سلميا من خلال الحوار والتفاوض، وتتجنب القيام بأي عمل يتجاوز ولاية مجلس الأمن، وتؤدي دوراً بنّاء في صون السلام والأمن الإقليميين.

السيد أوسوريو (كولومبيا) (تكلم بالإسبانية): نود أن نرحب بكم ترحيبا حارا، سيدي، وأن نشكركم على عقد وترؤس هذه المناقشة. ونود أيضا أن نرحب بالممثلين الرفيعي المستوى الحاضرين معنا اليوم، وأشكر الأمين العام والمدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على إحاطتيهما الإعلاميتين المفصلتين والموجزتين جداً.

إن غرب أفريقيا ومنطقة الساحل في حالة أمنية حرجة تفاقمت بفعل تضافر عوامل داخلية وخارجية. ووجود أشكال مختلفة من الجريمة المنظمة عبر الوطنية، بالإضافة إلى انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والتهديد الذي يمثله تزايد الوجود الإرهابي تشكل جميعاً شواغل تقتضي التعاون الدولي في مجال تقديم الدعم في الوقت المناسب للجهود التي تبذلها الدول والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية.

نحن نتشاطر القلق – الذي تم الإعراب عنه في تقرير بعثة التقييم إلى منطقة الساحل (انظر S/2012/42) وكرره الأمين العام – فيما يتعلق بالآثار المجتمعة للفقر وانعدام الأمن الغذائي والكوارث الطبيعية، جنبا إلى جنب مع هشاشة المؤسسات ومحدودية فرص الوصول إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية، التي زادت ضعف مجتمعات الساحل، ومن ثمّ زيادة اعتمادها على المساعدات الإنسانية. وتؤكد هذه الصورة على ضرورة اعتماد آليات وتدابير فعالة لتعزيز التعاون الدولي والتنسيق بين الدول لمكافحة مختلف مظاهر الجريمة المنظمة عبر الوطنية، ومنع الإرهاب من إيجاد مرتع خصب له في المنطقة.

ويجب على المنظمة برمتها أن تعمل من أجل تقديم المساعدة، ومعالجة المشاكل الملحة وإيجاد حلول طويلة الأجل للمشاكل الهيكلية. ونتفق مع التوصيات بشأن معالجة هذه التحديات من منظور متكامل، ومراعاة التوازن بين الجهود المبذولة لتعزيز الأمن وتلك الرامية إلى تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة.

وبالمثل، فإننا نؤيد الاستنتاج الذي توصلت إليه بعثة التقييم التابعة للأمم المتحدة المعنية بالقرصنة في خليج غينيا

الذي يفيد بأن أي استراتيجية إقليمية مجدية أو دائمة لمكافحة القرصنة ستكون بحاجة أيضا إلى أن تشمل تدابير للحد من مستويات البطالة المرتفعة بين الشباب، والتفاوت الواسع في الدخل بين فئات المجتمع، وانتشار الفساد، والتداول غير الخاضع للرقابة للأسلحة غير المشروعة، والتدابير الهيكلية الأخرى (انظر S/2012/45). ويضطلع مجلس الأمن – بوصفه جزءاً من هذا التركيز المتكامل، الذي يعزز الترابط بين المجالات السياسية والعدالة والأمن والتنمية وحقوق الإنسان، في هذه المجالات وغيرها من الحالات المدرجة في جدول أعماله، بدور هام في دعم تعزيز سيادة القانون وكفالة بناء القدرات الوطنية لتعزيز فعالية المؤسسات وتوفير الخدمات الأساسية.

ونتفق مع السيد فيدوتوف على وجوب أن يسهم مجلس الأمن في العمل الهام الذي تضطلع به هيئات الأمم المتحدة الأخرى. ومع ذلك، فإنه يمكن أن تهدد الزيادة في الجريمة المنظمة الانجازات التي تحققت في مجالات تعزيز الاستقرار، والقدرة على الحكم وبناء المؤسسات في الحالات المدرجة في جدول أعماله.

ولا بد من الاعتراف بأن للجريمة المنظمة عبر الوطنية بمختلف أشكالها بعدا عالميا. فهي تولد البلايين من الدولارات، وتؤدي إلى العنف والفساد، وتؤثر على المجتمع الدولي كافةً. ويقتضي نطاق وتعقيد هذه الظاهرة بذل جهود منسقة ومتكاملة من جانب منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي. وعليه، فإن من الضروري الاستمرار في التأكيد على دور الجمعية العامة باعتبارها منتدى للمناقشة وترسيخ توافق الآراء لمعالجة هذه القضايا والتحديات.

ونشعر بالقلق من الميل إلى تجاهل الاتفاقات المنشأة في إطار الجمعية العامة فيما يتعلق بالجريمة المنظمة عبر الوطنية والمشكلة العالمية المتمثلة في المخدرات، بوصفها المفاهيم والأدوات العالمية التي نحتاجها لمواجهة هذه المشاكل. ويمكن أن يشكل هذا الاتجاه تراجعاً عن الالتزامات السابقة التي أنشئت على أساس من المسؤولية المشتركة والحاجة إلى اعتماد نهج شامل ومتوازن في إطار التعاون الدولي.

وفي الوقت نفسه، فإن من الضروري بالنسبة للمجتمع الدولي أن يتصدى لجميع الأنشطة الإجرامية بنفس العزيمة. ويجب على المنظمة أن تكون لها صكوك ملزمة لتحسين الرقابة على تجارة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والمتفجرات والمواد ذات الصلة والذخائر، فضلاً عن الرقابة على الوسم وتحديد وحظر نقلها إلى الجهات الفاعلة من غير الدول.

وتشمل التدابير المحددة الأخرى التي يمكن أن تسهم في تحسين الحالة في منطقة الساحل وغرب أفريقيا، تعزيز مراقبة الحدود عن طريق توفير التكنولوجيا والموارد المالية اللازمة، ووضع اتفاقات للتعاون على إنشاء نظم قضائية فعالة، وتبادل المعلومات والمساعدة على تنفيذ المعايير الدولية ذات الصلة.

وكولومبيا مقتنعة بأن هناك حاجة إلى التحالفات الاستراتيجية لضمان أن نعمل معا من أجل مجتمعات أكثر أمنا، ذلك لأن الجهود المعزولة لمواجهة الجرائم عبر الوطنية والمتعددة الأبعاد ليست كافية. ويجب أن يركز هدف المجتمع الدولي هو القضاء على جميع أشكال الجريمة المنظمة في سياق التعاون الدولي.

ونعيد تأكيد التزامنا بالعمل على الصُعد الثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف. ونحن نشارك في مبادرة سواحل غرب أفريقيا ونتعاون في مجال بناء قدرات بلدان غرب أفريقيا بغية تمكينها من مكافحة الجريمة الدولية المنظمة، بما في ذلك الاتجار غير المشروع بالمخدرات، ولكفالة تحقيق العدالة.

السيد فيتيغ (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): نشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة الهامة وعلى حضوركم شخصياً اليوم.

تولي ألمانيا أهمية كبيرة لمكافحة الجريمة المنظمة. ونقدر كثيراً الجهود التي يبذلها وفد توغو في هذا الصدد. ونود أيضا أن نشكر الأمين العام على ملاحظاته، والسيد فيدوتوف على إحاطته الإعلامية التي أدلى بها في البداية.

ونراقب جميعا بقلق متعاظم تأثير الجريمة المنظمة عبر الوطنية على السلام والأمن في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل. فانتشار الجريمة المنظمة عبر الوطنية، بما في ذلك الاتجار غير المشروع بالمخدرات والأسلحة والبشر، بالإضافة إلى الظواهر الأكثر حداثة - أعمال القرصنة في خليج غينيا - وانعدام الأمن تترافق جميعاً معاً. ويسهّل هذه الأنشطة ضعف الحكم وعدم كفاية تنفيذ حكم القانون والفساد.

وتتعرض البلدان في حالات الصراع وما بعد الصراع بشكل خاص للأنشطة الإجرامية المنظمة، وهي تؤدي بدورها إلى المزيد من تقويض المؤسسات الضعيفة بالفعل في تلك الدول. وتشكل الصلات بين الجريمة المنظمة والجماعات الإرهابية، التي تنشأ على أساس من الشراكة السهلة مصدر قلق خاص في السنوات الأخيرة.

وتفتقر معظم الدول في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل إلى القدرات والمعدات التي تمكنها من التصدي للأنشطة الإجرامية والإرهابية على نحو فعال. وفي الوقت نفسه، تشكل الجريمة المنظمة عبر الوطنية خطرا على الأمن، لا يمكن التصدي له من قبل أي دولة بمفردها بحكم طابعه. ولا مناص من إيجاد نهج شامل ومتكامل لمواجهة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. ولا بد من تعزيز التعاون والتنسيق بين البلدان المتضررة، وكذلك مع المنظمات الإقليمية وفيما بينها. وينبغي تحسين تبادل المعلومات بشكل خاص.

تحقيقا لهذه الغاية، فقد أنشئت العديد من الصكوك والمبادرات، غير أن تنفيذها على نحو فعال يتطلب تعزيز القدرات الوطنية والإقليمية، وإرادة سياسية قوية ودعماً مالياً كافياً. وأود تسليط الضوء على المثال التالي.

فعلى الصعيد العالمي، لا تزال اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، ما يسمى اتفاقية باليرمو، بما في ذلك بروتوكولها المتعلق بمنع الاتجار بالأشخاص وبخاصة النساء والأطفال وقمعه والمعاقبة عليه، تتسم بأهمية خاصة. ونرحب بإطار العمل الذي وضعه مؤخرا المكتب الوطني الموحد لمكافحة المخدرات والجريمة الذي يقدم التوجيه بشأن كيفية تنفيذ بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين. ونشجع جميع الدول الأطراف على الاستفادة من هذه الأداة المفيدة. وتوفر اتفاقية باليرمو، مثل غيرها من اتفاقيات الأمم المتحدة التي تركز على مكافحة الجريمة المنظمة والمخدرات غير المشروعة، أدوات قانونية هامة لمواجهة هذه الآفات البشرية.

على الصعيد الإقليمي، تمثل خطة العمل الإقليمية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١ إطارا واعدا لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة المنظمة في غرب أفريقيا. وينبغي تمديدها إلى عام ٢٠١٢ وما بعده، والتعجيل بتنفيذها. وقد اضطلع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومكتب الأمم المتحدة في غرب أفريقيا والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) بدور حاسم في مساعدة خطة الجماعة من خلال مبادرة ساحل غرب أفريقيا. ويمكن أن تشكل جهات الاتصال المعنية بالتعاون - ما يسمى بالوحدات

المعنية بالجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية – أمثلة تحتذِي بها المناطق الأخرى.

يهدف المنتدى القضائي الإقليمي لبلدان الساحل، الذي أنشئ عام ٢٠١٠، إلى إضفاء الطابع المؤسسي على التعاون القضائي في مجال منع ومكافحة الجريمة المنظمة والفساد وتهريب المخدرات والإرهاب. ونحث الدول الأخرى في المنطقة على الانضمام إلى المنتدى.

تعتمد فعالية التعاون الإقليمي والدولي في مجال مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية اعتماداً كبيراً على الاستقرار وعلى قدرات الشركاء المعنيين الفردية. لذلك ينبغي تعزيز القدرات الوطنية، ومعالجة الأسباب الجذرية في البلدان المعرضة للجريمة المنظمة. يتضمن ذلك تعزيز سيادة القانون والحوكمة الجيدة في إطار النهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ظلت ألمانيا تعمل جنبا إلى جنب مع بلدان غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، وكذلك مع المنظمات الإقليمية ووكالات الأمم المتحدة المعنية، في مجال مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، بما في ذلك من خلال معالجة أسبابها الجذرية. في ذلك الصدد، أود أن أشير إلى دعمنا للبرنامج العالمي لمراقبة الحاويات، الذي يهدف إلى ضمان المراقبة الفعالة لبضائع الحاويات في عدد من بلدان غرب أفريقيا، من أجل قمع ومنع الاتجار غير المشروع بالمخدرات من أمريكا اللاتينية عبر غرب أفريقيا وصولاً إلى أوروبا.

علاوة على ذلك، ندعم مشاريع بناء القدرات التي تهدف إلى تعزيز سيادة القانون ونظم العدالة في سيراليون وغينيا وكوت ديفوار وليبريا والنيجر. كما ندعم الأنشطة التي تقوم بها الجماعة في دول المنطقة لتعزيز قدرات الشرطة في حالات ما بعد الصراع.

تتعاون ألمانيا أيضا مع كوت ديفوار في مجال مراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بتقديم الدعم للسلطات ذات الصلة، من خلال التدريب وبناء القدرات، واستحداث آليات لجمع الأسلحة على مستوى المجتمع المحلي. ونسهم في استراتيجية الاتحاد الأوروبي لمنطقة الساحل، التي تتناول المسائل الإنمائية الأمنية على حد سواء، وتهدف إلى تعزيز التعاون الإقليمي.

ولعلنا نذكر أنه قبل أسبوع فقط جرى التوقيع في لومي على الاتفاقات المنشئة لمركز غرب أفريقيا العلمي المعني بتغير المناخ وتكييف استخدام الأراضي، وذلك بغية معالجة الأسباب الجذرية الاجتماعية – الاقتصادية الطويلة المدى للجريمة العابرة للحدود الوطنية. تلك المبادرة التطلعية مصممة للاستجابة لتغير المناخ والمحافظة على سبل المعيشة المستدامة في المنطقة. إن تغير المناخ بالتأكيد أحد الأسباب الجذرية لأزمة الغذاء الحالية في منطقة الساحل.

خصصت ألمانيا مؤخرا مبلغ ١٢ مليون يورو ضمن الأموال الإضافية المرصودة للمعونات الغذائية في المنطقة. والاتحاد الأوروبي أيضاً بصدد زيادة مساعداته الغذائية من ٩٥ مليون يورو إلى ١٢٤ مليون يورو. ونأمل أن يساعد تضافر الجهود على التغلب على هذه الأزمة الإنسانية.

وأود أن أختتم بالإشارة إلى أن وفد بلدي يؤيد بيان الاتحاد الأوروبي الذي سيُدلَى به في وقت لاحق.

السير مارك لايل غرانت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقدكم وترؤسكم هذه المناقشة المهمة، وعلى إعرابكم الواضح عن انشغالكم بهذا الأمر في بداية المناقشة. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام على مساهمته في وقت سابق، والسيد فيدوتوف على إحاطته الإعلامية اليوم.

صحيح أن مجلس الأمن قد ركز مؤخرا على التهديدات المحتملة للسلام والأمن في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل الناشئة بسبب الاتجار في المخدرات والأسلحة والنفط، والبضائع المقلدة والسلع الأخرى. هذه التهديدات تقوض الاستقرار الإقليمي والتنمية الاقتصادية، وتغذي الصراع والإرهاب. وتشيد المملكة المتحدة بالدور القيادي لتوغو إزاء تلك المسائل.

نحن نشاطر الرأي القائل بأن العديد من بلدان غرب أفريقيا تبدو قد خلّفت وراءها عهداً طويلاً ومضطرباً من الحروب الأهلية. غير أن منطقة الساحل لا تزال تواجه مجموعة من التحديات المعقدة والمترابطة، من بينها انعدام الأمن الغذائي، والصراع، والإرهاب، وتضاؤل قدرة الدولة، والصدمات المناخية. بالإضافة إلى الأزمة الإنسانية المتفاقمة في المنطقة، فإن حركات تمرد الطوارق في شمال مالي مؤخرا ووجود أدلة على تنامي طموحات تنظيم القاعدة في المنطقة تجعل هذه المنطقة منطقة بالغة الحساسية بالنسبة للمجتمع الدولي يتعين عليه أن يركِّز عليها.

هزيمة الإرهاب، وكبح جماح الجريمة المنظمة، وفوق كل ذلك، تحقيق السلام والأمن المستدامين في المنطقة، من المسائل التي ينبغي فعلا أن ينظر فيها المجلس.

تعمل المملكة المتحدة بشكل وثيق مع شركائها الدوليين من أجل ضمان إتباع نهج متماسك ومركَّز لتعزيز الأمن والتنمية في منطقة الساحل. ومن الوسائل الرئيسية في ذلك الصدد استراتيجية الاتحاد الأوروبي الخاصة بمنطقة الساحل، التي يسرُّ المملكة المتحدة أن تدعمها.

سجل عام ٢٠١١ زيادة كبيرة في حجم وتأثير حوادث السطو المسلح والقرصنة في خليج غينيا المرتبطة بالصيد غير المشروع وسرقة النفط والاتجار بالمخدرات وبالبشر وبالأسلحة. ويبدو أن تلك الحوادث تتركز قبالة سواحل نيجيريا وبنن، وإن كانت هناك تقارير عن وقوع مزيد من الهجمات على طول الساحل وفي عرض البحر، وثمة أدلة في بعض الحالات على استخدام سفن أم. تهدد الحوادث من هذا القبيل الأمنَ والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي لبلدان المنطقة. لذلك فإن من مصلحتنا جميعاً أن نعمل معا لمواجهة مهددات أمن الملاحة البحرية للحيلولة دون المزيد من زعزعة الاستقرار. وشأني شأن الآخرين، أرحب بإتاحة الفرصة لمناقشة هذا الأمر بمزيد من التفصيل في وقت لاحق من الشهر.

نعتقد أن الاستجابة الإقليمية أفضل وسيلة لمعالجة مسألة الأمن البحري في خليج غينيا. ونحث الدول في المنطقة على العمل على نحو أوثق بشأن هذه المسألة فيما بينها ومع مكتب الأمم المتحدة في غرب أفريقيا. من المهم اتخاذ إجراءات الآن لمنع الحالة من التدهور أكثر، ونأمل أن يتمكن رؤساء دول غرب أفريقيا من تحديد أولويات الأنشطة لمعالجة طيف المهددات الأمنية البحرية التي تواجه بلدانهم.

في ذلك الصدد، ترحب المملكة المتحدة ترحيباً شديداً بالدور القيادي الذي أبدته الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا بعملهما معا على وضع استراتيجية للأمن البحري لغرب أفريقيا.

ونرحب أيضا ترحيبا حارا بالمبادرة التي تقودها شركات الملاحة لإنشاء مركز لتبادل معلومات التجارة البحرية على غرار مكتب المملكة المتحدة للتجارة البحرية، الذي أثبت قيمته الكبيرة في التصدي للقرصنة قبالة سواحل الصومال.

كما هو الحال مع أعمال القرصنة، تتطلب مشكلة الاتجار بالمخدرات في غرب أفريقيا حلولا إقليمية، إلى جانب اتخاذ إجراءات وطنية محددة. ونتطلع إلى قيام وزراء الجماعة

بتنفيذ الخطة الإقليمية لمكافحة الاتجار بالمخدرات المتفق عليها عام ٢٠٠٨. يشكل الاتجار بالكوكايين عبر غرب أفريقيا عاملاً لاستشراء الفساد وتأجيج الصراعات. وهو يعرقل التنمية الاقتصادية ويشكل تهديدا مباشرا للبلدان التي تحارب الاستخدام غير المشروع للمخدرات. وتقدر الأمم المتحدة أن ما يقرب من ٥٠ طنا من الكوكايين، تبلغ قيمتها حوالي ١,٨ مليار دولار، تمر بطريقة غير مشروعة عن طريق غرب أفريقيا إلى أوروبا سنوياً. في الأشهر الستة الماضية وحدها، ضبطت السلطات التوغولية ما يقرب من ٤٠٠ كيلوغراما من الكوكايين تبلغ قيمتها بأسعار البيع في الشوارع في المملكة المتحدة أكثر من ٣٠ مليون دولار.

هذه المناقشة مهمة وجيدة التوقيت، وأنا ممتن للدور القيادي الذي تضطلع به توغو فيما يتعلق بهذه المسألة الحرجة. ونؤيد تأييدا كاملا مشروع البيان الرئاسي الذي قادت توغو التفاوض بشأنه ووافق عليه المجلس.

السيد روسينتال (غواتيمالا) (تكلم بالإسبانية): أود في البداية، سيدي الرئيس، أن أشكركم على عقد هذه الجلسة، وعلى حضوركم معنا شخصياً اليوم. كما نرحب أيضا بالمذكرة المفاهيمية (S/2012/83، المرفق) التي عممها وفدكم لتكون خلفية لمناقشتنا، وكذلك بالإحاطة الإعلامية التي قدمها الأمين العام وتلك التي قدمها المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

أود أن أتطرق إلى خمس نقاط، تتمحور على الجوانب المواضيعية أكثر من الجوانب الجغرافية التي تشكل جزءا من موضوع هذه المناقشة المفتوحة. وبينما ليس بوسعنا أن نسهم بشيء يذكر في حالة معينة في غرب أفريقيا وفي منطقة الساحل، فمن سوء الطالع أن بلدي ما برح ضحية مباشرة للجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، ولذلك لديه بعض الخبرات التي يمكنه تقاسمها.

إن النقطة الأولى هي تلك بالضبط. وعلى الرغم من أن اهتمامنا ينصب على غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، يمكننا بالمثل أيضا أن نناقش منطقتنا، أمريكا الوسطى. وبعبارة أخرى، تمثل الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية مشكلة عالمية، حيث أن العديد من البلدان المنخفضة أو المتوسطة الدخل تتحول إلى نقاط عبور للأنشطة غير المشروعة، سواء تلك المتعلقة بالاتجار بالمخدرات، أو بالاتجار بالبشر، أو تهريب السلع المعمرة المسروقة، أو الاتجار بالأحجار النفيسة وغيرها. وتنطوي الظاهرة على بعض الخصائص العامة، وتتمثل الخاصية الرئيسية في ضعف البلدان المتضررة.

وتميل تلك البلدان إلى موقع جغرافي مواتٍ لنقل السلع والخدمات غير المشروعة من مصدرها إلى سوق الطلب النهائي عليها. وهي في العادة بلدان منخفضة أو متوسطة الدخل، ذات مؤسسات قضائية وأمنية ضعيفة نسبيا ولديها وحدات واسعة من القطاعات السكانية المنخفضة الدخل التي تكون عُرضة لإغواء الانغماس في أعمال غير قانونية، فضلا عن ثقافة تنقصها المعرفة في إدارة الشؤون المالية.

وعلاوة على ذلك، وفي اقتصادات أصغر فإن ضخامة الموارد التي تديرها التكتلات الإجرامية العابرة للحدود الوطنية لديها تأثير كبير نسبيا، مما ييسر التعاون، أو تخويف الأشخاص الذين يمكنهم تيسير أعمالها غير المشروعة. ولا تشكل الظاهرة دائما تهديدا للسلم والأمن، على الرغم أنها تنطوي بوضوح على تلك الإمكانية في بعض الحالات.

ذلك يحضرني إلى نقطتي الثانية وهي أنه إذا كان النشاط غير المشروع ذو طابع عبر وطني، فلا بد من معالجته من خلال الإجراءات التي تجمع بين الردود القوية في كل

بلد، سوية مع عنصر قوي من التعاون الدولي. وعلى الرغم من أنها تبدو مبتذلة، فمع ذلك من الصحيح أن البلدان التي تعمل كأسواق رئيسية تشجع أنشطة التكتلات الإجرامية تعتبر شريكة في المسؤولية عن ظاهرة الجريمة العابرة للحدود الوطنية. ولذلك فإنها أيضا تتحمل مسؤولية الرد على تلك الآفة.

إن التعاون يأخذ أشكالا متعددة تتراوح من التعاون لتعزيز بناء القدرات المحلية إلى العهود والمعايير الدولية. ولدى غواتيمالا تجربة مثيرة للاهتمام في توافق الأمم المتحدة وحكومة البلد ومجتمع المانحين في إنشاء اللجنة الدولية لمكافحة الإفلات من العقاب في غواتيمالا. أما فيما يتعلق بالاتفاقات والأنظمة الدولية، على سبيل المثال، فنحن طرف في اتفاقية حماية الأطفال والتعاون في مجال التبني على الصعيد الدولي، وطرف في الاتفاقيات الدولية الثلاث بشأن الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية. كما هو معروف، فقد ساهم مجلس الأمن والجمعية العامة في الحد من التعاملات غير الشرعية في الماس، ولا سيما عندما تغذي عوائد ذلك الاتجار الصراعات المسلحة. وكل ذلك تحقق نتيجة التعاون الدولي.

وفي المقام الثالث، فإن مكافحة الجريمة العابرة للحدود الوطنية مجال يبشر بالخير بدرجة كبيرة بالنسبة للتعاون الأقاليمي، سواء أكان في غرب أفريقيا أم في أمريكا الوسطى. وعندما تواجه مجموعة من الدول الصغيرة تلك الظاهرة، فإن المنطق يقتضي رص الصفوف والتعاون لمواجهة التحدي المشترك. فعلى سبيل المثال، في حالتنا، اعتمدت حكومات بلدان أمريكا الوسطى استراتيجية أمنية إقليمية تشمل أربعة عناصر ألا وهي: مكافحة الجريمة، ومنع الجريمة، وتعزيز المؤسسات وإعادة التأهيل، وإعادة دمج وإدارة النظم الجزائية. وقد تم إنشاء لجنة أمنية لأمريكا الوسطى لتتولى متابعة تنفيذ مشاريع معينة تشكل جزءا من العناصر التي ذكرتها آنفا. ويدعمها تعاون وثيق بين المكسيك وكولومبيا، فضلا عن تعاون المانحين الثنائيين والمتعددي الأطراف. وكل ذلك يضُطلع به في إطار منظومة التكامل لأمريكا الوسطى.

وفي المقام الرابع، فإن الجريمة العابرة للحدود الوطنية، التي يتركز نطاق اختصاصها في الأمم المتحدة في مكتب الأمم المتحدة المعني بمكافحة المخدرات والجريمة، تؤثر من الناحية العملية بجميع أنشطة منظمتنا. ومن هنا فإن المسألة موضع اهتمام الجمعية العامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وبطبيعة الحال مجلس الأمن، رهنا بالمسائل قيد النظر. إنها مسألة شاملة تنطوي، من بين مجالات أخرى، على إمكانية زعزعة السلم والأمن الدوليين. بيد أن تفضيلنا هو التصدي لتلك الظاهرة مع اتباع نهج أوسع، بما في ذلك تضمين عنصر قوي في استراتيجيات بديلة لتشجيع العناصر الاقتصادية على تكريس أنفسها لأنشطة مربحة وقانونية.

وأخيرا، وبسبب ما ورد في النقطة السابقة بالضبط، تقتضي مواجهة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية نهجا متكاملا وشاملا. وينبغي تناولها من جانبي العرض والطلب للسلع والخدمات التي يجري الاتجار بها. وتتطلب تعزيز مؤسسات الأمن والعدالة لدينا من أجل محاكمة المجرمين ومساءلة الناس عن ارتكابها. وبالإضافة إلى ذلك، يقتضي الأمر تقديم بدائل للذين يعيشون في ظل أنشطة غير شرعية، كقادة التكتلات الإجرامية والعدد الكبير من الأفراد الذين يكسبون قوتهم من هذه الأنشطة بسبب عدم وجود فرص أفضل.

أنني لعلى ثقة، يا سيادة الرئيس، بأن هذه الدروس مستقاة من تجاربنا في أمريكا الوسطى وستكون مفيدة لمنطقتنا.

السيد هارون (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أتقدم بالتهنئة لتوغو وللرئيس على وجوده معنا اليوم،

مما يمثل شهادة على أهمية المسألة التي يواجهها مجلس الأمن اليوم. أعتقد أن جميع الذين تكلموا حتى الآن يؤيدون بصورة عامة تأييدا كاملا هذه المبادرة التي تأتي في أوانها.

وأود أن أشكر السيد بان كي – مون، الأمين العام، على إحاطته الإعلامية وعلى جهوده المتواصلة لرصد الحالة في المنطقة. ونشكر السيد ألكسندر زميفسكي على إفادتنا برأيه المدروس بشأن هذه المسألة.

إن باكستان تلتزم التزاما راسخا وطويل الأمد بأمن واستقرار غرب أفريقيا. وعلى مر الأعوام، انتشر حفظة سلام من جنودنا في المنطقة في سيراليون وكوت ديفوار وليبريا. ولذلك، فإن لدينا اهتماما دائما باستمرار الرفاه في المنطقة. وترتبط باكستان أيضا بعلاقات وثيقة مع جميع بلدان منطقة الساحل وتدعم الجهود التي تبذلها حكوماتها من أجل تحقيق السلام والاستقرار والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

والتحديات الكبيرة التي تواجهها بلدان غرب أفريقيا ومنطقة الساحل لها آثار خطيرة على استقرارها وتنميتها. وهناك أسباب معقدة وراء التحديات، وأنا أسردها في هذا المقام: الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية والتدخل الأجنبي وانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وفي الآونة الأخيرة تفاقمت هذه الصعوبات بفعل الجريمة المنظمة عبر الوطنية، بما في ذلك الاتجار بالمخدرات والأسلحة والقرصنة والإرهاب، والتي تُبدد، من خلال تقويض الحكومات والاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، المكاسب التي تحققت، لا سيما في حالات ما بعد الصراع.

وقد أبرزت عدة تقارير صدرت عن الأمم المتحدة مؤخرا أن الحالة الأمنية والاقتصادية والإنسانية في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل تزداد سوءا نتيجة لتلك التهديدات. ووفقا لتقرير الأمين العام عن مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا (S/2011/811)، تواصل المنظمات الإجرامية استخدام غرب أفريقيا باعتباره معبرا لتهريب الكوكايين والهيروين. كما سلط تقرير بعثة التقييم (S/2012/42) الضوء على تأثير الأزمة الليبية على الحالة الأمنية الهشة بالفعل في منطقة الساحل.

وبالنسبة لمنطقة الساحل، فإن الأزمة الليبية كانت بمثابة جني داخل قمقم. ولقد تم فتح القمقم وخرج منه الجني. والكثيرون منا هنا ليسوا على علم حتى الآن بالأذى الذي لا يزال هذا الجني يتسبب فيه في تلك المنطقة.

ولكن عندما يساورني الشك، فإنني أتطلع إلى الاتحاد الأوروبي باعتباره مصدرا هاما للمعلومات. وأنا انظر في ورقة الاتحاد وأقرأ منها استراتيجية الأمن والتنمية في منطقة الساحل. وتتناول الاستراتيجية أربع قضايا رئيسية، وسأقرأ الأولى، وهي الأهم:

> ”إن الأمن والتنمية في منطقة الساحل“ – وهذه نقطة هامة جدا – ”لا يمكن فصلهما وإن مساعدة هذه البلدان على تحقيق الأمن جزء لا يتجزأ من تمكين اقتصاداتها من النمو ومن الحد من الفقر“.

وأقرأ كذلك ما يلي:

> ”إن منطقة الساحل واحدة من أفقر مناطق العالم. وهي تواجه في الوقت نفسه تحديات الفقر المدقع وآثار تغير المناخ والأزمات الغذائية المتكررة والنمو السكاني السريع والحوكمة الهشة والفساد والتوترات الداخلية التي لم تحل وخطر التطرف العنيف والراديكالية والاتجار غير المشروع والتهديدات الأمنية المرتبطة بالإرهاب“.

وهذا، في اعتقادي، استعراض أكثر شمولا بكثير لهذه المنطقة من قبل الاتحاد الأوروبي. وينبغي لنا أن نستفيد منه. وهو يحدد الدول الرئيسية في منطقة الساحل باعتبارها

موريتانيا ومالي والنيجر، وإن كانت الظروف الجغرافية، وبالتالي التحديات، تؤثر أيضا على أجزاء من بوركينا فاسو وتشاد.

وسبب قراءتي من هذه الاستراتيجية هو استعراض أهمية الشعور القوي لدى أصدقائنا في أوروبا حيال الأمر، وهم محقون في ذلك. وأعتقد أن دول منطقة الساحل، باعتبارها من بين أفقر البلدان في العالم، تواجه ضغوطا هائلة. وكان انتشار الأسلحة من ليبيا كارثة. وكما قلت، فإن مالي تواجه بالفعل، وفقا للاستراتيجية الأوروبية، تقويضا كبيرا جدا لجهودها الشاقة في محاولة إعادة بناء إطارها السياسي والاقتصادي.

وأود أن أقول إننا كنا متراخين بعض الشيء مما سمح للحالة بالخروج عن نطاق السيطرة حتى الآن. فهل نحن مسيطرون على الحالة فعلا؟ والجواب هو: ”ربما نعم، ولكن على الأرجح، ربما لا“. والسبب هو أن معظم المؤسسات التي تنظر في شؤون هذه المنطقة، بما في ذلك مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، تعاني للأسف من نقص عدد الموظفين وقلة التمويل ومن التداخل بشأن العديد من القضايا. غير أنه لا يوجد طرف يمسك بزمام الأمور. وقد سمعنا العديد من الأعضاء هنا يتكلمون عن كيف يمكننا معا معالجة هذه الحالة من خلال إضفاء الطابع المؤسسي. ولقد فعلنا ذلك في الآونة الأخيرة بين إيران وباكستان وأفغانستان؛ وجرى بالفعل اكتشاف مخبأ يضم ثلاثة أطنان في غضون الأيام القليلة الماضية.

والسؤال هو، في الواقع، هل نحن مهتمون بالقيام بشيء على أساس تدريجي، أم هل سنحاول مساعدة هذه المنطقة مساعدة كبيرة. لماذا أقول هذا؟ أعتقد أننا لا ننظر حقا في ما يحدث. وحتى اليوم، وفيما يتعلق بتمويل هذه المنطقة، فإن المجلس سيفاجأ للأسف بمعرفة أنه بينما يبلغ حجم الاتجار بالمخدرات في الولايات المتحدة ٣٧ بليون دولار سنويا، فإنه يبلغ في أوروبا – إذا لم نحسب التعديلات الأخيرة في سعر اليورو أمام الدولار – حوالي ٣٣ بليون دولار سنويا. وهما عمليا على قدم المساواة، إذا ما أخذنا تغير قيمة اليورو في الاعتبار. ووفقا لأصدقائي في مكتب الأمم المتحدة، فإن نسبة ١٣ أو ١٤ في المائة تقريبا من إجمالي الاتجار غير المشروع في أوروبا القادم من أمريكا الجنوبية تدخل من خلال المنطقة التي نتناقش بشأنها هنا اليوم. أي أننا نتكلم عما يقرب من ٤,٢٥ بليون دولار.

وفي منطقة لا يتجاوز الحجم الإجمالي لاقتصاداتها ٧ أو ٨ بلايين دولار، فإن هذا المبلغ من المال الذي ينتقل عبر بلدان المنطقة لا يمكن التعامل معه بالاكتفاء بالنظر إليه في حالة هنا والقول: ”أوه، ليس لديكم مؤسسات؛ ولكن يتعين عليكم تمكين ما لديكم“. لنأخذ مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وميزانيته وقدرها ٤٦٠ مليون دولار يتم جمع نسبة ٥٠ في المائة منها بصورة طوعية. فالمكتب يخصص نسبة ١٠ في المائة من ميزانيته لهذه المنطقة. وهذا يعني تخصيص أربعة ملايين دولار لمحاربة دخول أربعة بلايين دولار. وأنا لا أعتقد أن المسألة سيتم التعامل معها بسهولة كبيرة. فنحن لم نجهز أنفسنا بطريقة حقيقية وصادقة في محاولة حل هذه المشكلة. وأعتقد أنه يجب أن نتحلى بقدر أكبر من الذكاء الفطري حيال هذا الموضوع.

وأعتقد أيضا أن ثمة جوانب نميل إلى إغفالها. وبينما أثني على خطة عمل الاتحاد الأفريقي بشأن مراقبة المخدرات ومنع الجريمة وخطة عمل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لمكافحة الجريمة المنظمة والاتجار غير المشروع بالمخدرات ومبادرة ساحل غرب أفريقيا، فإنها لا يمكن أن تحقق التأثير الأمثل، وذلك بسبب قيود شتى، ليس أقلها أن معظم تلك البلدان تتصدى للمشاكل بشكل فردي. وهي لا تتلقى مساعدة للقيام بذلك بطريقة منهجية.

إذن، وبينما نتحدث عن جميع أنواع الحالات، أعتقد بأنه قد وقع مزيد من التدهور. ولن تؤدي جهود المنع لوحدها سوى إلى زيادة سعر المخدرات، ولن تحل المشكلة. إننا نرى اليوم عددا كبيرا من الناس الذين يعيشون في تلك المناطق يقعون ضحية لهذا الاستهلاك، مما سوف يؤدي إلى تفاقم الحالة. وأعتقد أنه يتعين على أوروبا، بوصفها المستهلك النهائي، أن تستثمر بشكل أكبر، وتولي المزيد من الاهتمام لوثيقة إستراتيجيتها الخاصة بالأمن والتنمية في منطقة الساحل، مع التزامات أكبر بكثير فيما يخص التمويل والإمداد بالأموال. و لا أرى ذلك يحدث في الأمم المتحدة.

إنني أعتقد أن ثمة جانبا آخر يتعين مراقبته، كما قلت سابقا، يتمثل في الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية. ولا تزال أفريقيا قارة ذات موارد غنية، لكنها نهبت لسنوات. للأسف، فإننا نرى أن أولئك الذين ينهبون تلك البلدان، غالبا ما يكونون في الحكومة، أو في مناصب سلطة، لكننا لم نفهم بأنه بوسعنا بسهولة تصنيف المستخدمين النهائيين لكل تلك المنتجات المسلوبة، لأنهم جميعا يجلسون بيننا اليوم، وربما بمن فيهم أنا. ويتعين علينا أن نحاسب أنفسنا ونكون قادرين على القول ”هذا هو مكمن الداء“، ومن ثم إقناع أعضائنا بممارسة الانضباط الأخلاقي، حتى يكون بوسعنا وقف هذا السلب.

جرى ذلك مؤخرا فيما يخص نشاط الإرهابيين، حيث قلنا بأنه لا يمكن إرسال الأموال من خلال مصادر بديلة، ويتعين إرسالها من خلال العمليات المصرفية، وبغير ذلك ستكون محل شك. بالتأكيد، يمكننا أن نفعل ما يشبه ذلك في مجال مساعدة أفريقيا على الاحتفاظ لشعبها بالموارد التي يجري سلبها هكذا بلا رحمة. فلنفعل ما يقوله الأوروبيون أيضا، ولنبن قدرات دول غرب أفريقيا ومنطقة الساحل. وسوف يساعد ذلك على مكافحة الجريمة عبر الحدود الوطنية، لأن تلك الدول تعرف أفضل طريقة للتعامل معها، بشرط توفرها على بعض الموارد التي تخصصها لذلك.

أود أن أقول إننا في النهاية بحاجة في الأمم المتحدة إلى العمل بطريقة متسقة في هذه المنطقة، ومعالجة مختلف المتطلبات للتعامل مع تلك التحديات. ولجميع كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة وجود في الميدان في المنطقة، ولكن ثمة حاجة لتحقيق مزيد من التنسيق والتآزر بين أدوار كل منها وأدوارها منفردة. لكن يتعين على دول المنطقة، وينبغي تأكيد ذلك هنا من جديد، أن تتمتع بامتياز ومركز خاصين، لأجل التعامل مع الجمع بينها، وبعبارة أخرى، تحقيق وجود أقوى وأوسع في الميدان، حددهما الأمم المتحدة لنفسها، حتى تكون قادرة على مساعدة هذه المنطقة.

السيد مهدييف (أذربيجان) (تكلم بالإنكليزية): أود في البداية، أن أشكر الرئاسة التوغولية والإشادة بها، لعقدها هذه المناقشة المفتوحة بشأن تأثير الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية على السلام والأمن والاستقرار في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل. ونرحب بمشاركة فخامة رئيس جمهورية توغو في هذه الجلسة البالغة الأهمية. و نحن ممتنون أيضا للأمين العام بان كي - مون على بيانه، وللسيد فيدوتوف على إحاطته الإعلامية.

إن التهديدات عبر الوطنية المتزايدة تسهم في تقويض الحوكمة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية والاستقرار، فضلا عن إحراز التقدم في مجال بناء السلام في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل. ونلاحظ أنه رغم هشاشة الحالة الأمنية في عدد من البلدان في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، لم يسجل وقوع أية أزمات كبرى هناك في الآونة الأخيرة. ونرحب بأنشطة مكتب الأمم المتحدة في غرب أفريقيا وشركائه في إطار منظومة الأمم المتحدة، وكذلك الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وغيرها من

المنظمات المعنية التي أسهمت في هذه الحالة. وتجدر الإشارة كذلك إلى الجهود التي تبذلها الحكومات المعنية في هذا الصدد. ومن الجدير بالثناء أن قادة ودول غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، قد اعتمدوا عددا من المبادرات والتدابير الهامة على المستويين الوطني والإقليمي، لمواجهة خطر الجريمة المنظمة في منطقتهم.

في الوقت نفسه، وعلى الرغم من التقدم المحرز، فلا تزال الأخطار التي تهدد السلام والاستقرار قائمة، وتتطلب اهتماما جديا مستمرا. إن أذربيجان مثل غيرها من أعضاء المجلس، تشعر بقلق بالغ جراء الأنشطة الإرهابية والانفصالية والعنف المتزايد والهجمات التي تنفذها جماعات مسلحة، والتي تفاقمت بفعل الانتشار غير المشروع للأسلحة داخل وخارج المنطقة. وينبغي لنا ألا نقلل من خطر انتشار الأسلحة خارج المنطقة، مع احتمال وقوعها في أيدي الإرهابيين والانفصاليين في أجزاء أخرى من العالم.

إن التزاما أقوى بنظام دولي قائم على سيادة القانون والقانون الدولي، ضروري لتحقيق التعاون بين الدول في مواجهة التحديات المشتركة والإسهام في صون السلم والأمن الدوليين. وتؤكد أذربيجان على أهمية ضمان الاحترام التام لسيادة ووحدة دول غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي، ومراعاة ذلك.

من الواضح أن معظم بلدان غرب أفريقيا ومنطقة الساحل لا تستطيع التغلب على التهديدات لوحدها. ولا يمكن حتى للجهود الوطنية الناجحة، استعادة الحالة الطبيعية الكاملة، وضمان التوصل إلى حل شامل، ما لم تدعمها منظومة الأمم المتحدة، والمجتمع الدولي بأسره. وينبغي إيلاء اهتمام جدي لنداءات البلدان المعنية، التي تحتاج لبناء القدرات والأموال، بغية التصدي للتهديدات ومجابهة التحديات.

إننا ممتنون للأمين العام لمبادرته بنشر بعثة الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات للتقييم في منطقة الساحل، فضلا عن تقريره الشامل (انظر S/2012/42) الذي قدمته البعثة. وتبرز التحليلات التي قامت بها البعثة الحاجة إلى تعزيز التعاون، بما في ذلك من خلال وضع نهج مشترك لمنطقة الساحل. إننا نتفق مع وجهة نظر البعثة بأنه يتعين على أي استراتيجية فورية طويلة الأجل أن تأخذ بعين الاعتبار الأسباب الجذرية للمشاكل التي تعرفها المنطقة. إن نتائج وتوصيات البعثة في ذلك الصدد، تتطلب دراسة جادة، ونأمل أنها سوف تسهم في تعزيز الاستراتيجية المنفذة على نطاق منظومة الأمم المتحدة، بغية الاستجابة لاحتياجات الدول المعنية.

إن تزايد عمليات القرصنة البحرية يشكل تحديا آخر، يتطلب جهودا متضافرة من جانب البلدان والمنظمات في المنطقة، ودعما من قبل المجتمع الدولي. في الواقع، أصبحت هجمات القرصنة في خليج غينيا أكثر تواترا خلال الأشهر الأخيرة. وتمثل هذه الظاهرة تهديدا ليس فقط للسلام والأمن، ولكن أيضا للتنمية السياسية والاجتماعية والاقتصادية للبلدان المعنية.

إننا نثني على الجهود الوطنية التي تبذلها البلدان المتضررة، بغية حشد الاهتمام الدولي بهذه المشكلة. وفي الوقت نفسه، من المهم جدا وضع استراتيجية شاملة لمكافحة القرصنة، كما نص على ذلك على نحو محدد، قرار المجلس ٢٠١٨ (٢٠١١) المؤرخ ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١. وبالإضافة إلى ذلك، من المهم أن تزود بلدان المنطقة، بما يلزم من الدعم، بما في ذلك المساعدات المالية، بغية تعزيز قدرتها على مكافحة القرصنة. إننا نتطلع إلى

مناقشة هذا الموضوع، خلال المناقشة التي ستجري بشأن هذا الموضوع في وقت لاحق من هذا الشهر.

ينبغي بذل المزيد من الجهود فيما يتعلق بالحوارين بين الطوائف وبين الأديان، اللذين في رأينا، يكتسيان أهمية إضافية، في ضوء الجهود المبذولة لضمان السلم والأمن والاستقرار في المنطقة. ومن الواضح أن النجاح سيتوقف على مزيد من التماسك بين جميع أصحاب المصلحة. ولذلك من المهم والجدير بالثناء، رغم العضوية الإقليمية المتنوعة، أن تكون جميع البلدان على استعداد للعمل بطريقة أكثر تنسيقا.

أخيرا وليس آخرا، تؤيد أذربيجان مشروع البيان الرئاسي بشأن الموضوع، والذي سيصدر عقب المناقشة.

السيد سانغكو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): يسعد وفدي أن يراكم، سيدي الرئيس، تترأسون جلسة المجلس اليوم. ونرحب بالسيد فاوري إسوزيمنا غناسينغبي، رئيس توغو، في المجلس، ويسعدنا مشاركته شخصياً في هذه الجلسة. ونهنئ توغو على تنظيم هذه المناقشة بشأن أثر الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل. ونتقدم بالشكر للأمين العام والمدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بمكافحة المخدرات والجريمة على ملاحظاتهما الزاخرة بالمعلومات.

في السنوات الأخيرة، أحرزت منطقة غرب أفريقيا تقدماً لا بأس به صوب تحقيق الأمن والتنمية. وقد انتهت النزاعات العنيفة والعنف المرتبط بالانتخابات الذي دمر المنطقة لسنوات عديدة، والبلدان التي عصفت بها الصراعات تمر الآن بمرحلة التنمية ما بعد الصراع. غير أن هذا التقدم يواجه خطراً متزايداً جراء التهديد الذي تمثله الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، ومنها ما يتعلق بالاتجار غير المشروع بالأسلحة وبالمخدرات وانعدام الأمن البحري في خليج غينيا والإرهاب.

والاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة تترتب عليهما آثار سلبية بالنسبة لأمن الدول واستقرارها. وينبغي للمجتمع الدولي، بالتعاون مع بلدان المنطقة، أن يواصل دعم المبادرات الإقليمية لمكافحة آفة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة. وفي هذا الصدد، نرى أن على الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا أن تنسق جهودها لدعم المنطقة وبلدان منطقة الساحل من أجل مكافحة الجريمة المنظمة.

وفي هذا الصدد، نرحب بالمبادرة التي اتخذها مكتب الأمم المتحدة المعني بمكافحة المخدرات والجريمة للعمل بشكل وثيق مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من أجل تطوير خطة إقليمية تشتمل على إجراءات صارمة لمكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة في تلك المنطقة. وترى جنوب أفريقيا أن ذلك التدخل المنسق مع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا والذي يتكامل معه، يشكل دعماً مباشراً لتنفيذ الإعلان السياسي للجماعة ولخطة عملها الإقليمية بشأن الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة وسوء استعمال المخدرات.

وجنوب أفريقيا تدعم التعاون الوثيق بشأن إصلاح القطاع الأمني في إطار مبادرة ساحل غرب أفريقيا مع إدارة الشؤون السياسية ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا وإدارة عمليات حفظ السلام والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية. ونرى أن هذا مثال ملموس لنهج متكامل وفعال لمكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة. وجنوب أفريقيا تشجع بلدان المنطقة على بلورة استراتيجية متكاملة لمكافحة المخدرات تتناول قدرات البلدان في مجال مكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة. وفي هذا الصدد، فإن المنطقة تحتاج إلى نهج شامل ومتكامل يعزز التنسيق بين بلدان المنطقة وبلدان المنشأ والعبور والوجهة النهائية.

لقد أفرزت الأزمة الليبية عناصر جديدة من عدم الاستقرار في منطقة هشة بالفعل. وما من شك في أن منطقة الساحل تواجه مجموعة من التحديات الخاصة بها منذ ما قبل اندلاع الأزمة الليبية. ولكن، بين عشية وضحاها، اضطرت المنطقة برمتها للتعامل مع عواقب الأزمة في ليبيا، التي جلبت معها تدفقاً بأعداد كبيرة للمهاجرين العائدين العاطلين عن العمل وكميات ضخمة من الأسلحة والذخائر. وقد برزت آثار ذلك في أشكال مختلفة في البلدان المختلفة التي تتكون منها منطقة الساحل. وما بدأ كنزاع في بلد واحد قد انتشر الآن ليصبح مشكلة إقليمية ذات تداعيات لم يسبق لها مثيل.

إن انتشار الأسلحة يتسبب في تحديات أكبر وأفدح لمنطقة الساحل تواجهها حكومات يتعين عليها بالفعل مواجهة حدود مترامية الأطراف يسهل النفاذ منها، إلى جانب مواجهة الاتجار بالمخدرات والأسلحة، ووجود مجموعات مسلحة ومجموعات إرهابية نشطة. وتشكل تلك التحديات تهديداً جلياً للسلام والأمن الدوليين. ولدى المنطقة مشاكل إضافية لابد من التعامل معها، ومنها النشاط الإرهابي المتزايد والاشتباكات المسلحة مع قوات الأمن نتيجة لتهريب الأسلحة من ليبيا، واشتداد حدة التطرف واتساع شبكات التجمعات الإرهابية، ومنها القاعدة في بلاد المغرب الإسلامية وبوكو حرام.

وهناك إرادة سياسية واضحة بين دول المنطقة لإيجاد حلول مشتركة لمشاكلها المشتركة. ونحث منظومة الأمم المتحدة على معالجة تلك التحديات بطريقة متسقة ومتكاملة، والعمل في شراكة مع تلك البلدان ووفقاً لهياكلها الوطنية ودون الإقليمية. وللمجتمع الدولي دوره الأساسي المهم في تيسير الدعم والمساعدة الفنية من خلال التنسيق الذي تضطلع به الأمم المتحدة. وهذه التدخلات المنتظمة، التي تدار بشكل متكامل ومنسق، ستكون استثماراً في الاستقرار الطويل الأمد للمنطقة.

أخيراً، تؤيد جنوب أفريقيا تأييداً تاماً مشروع البيان الرئاسي الذي سيعتمد في وقت لاحق اليوم.

السيد هرديب سينغ بوري (الهند) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أرحب بكم، سيدي الرئيس، في مجلس الأمن وأشكركم على ترؤسكم لهذه الجلسة. كما أود أن أثني على ريادة وفدكم في تنظيم هذه المناقشة المناسبة من حيث التوقيت، وعلى إعداد ورقة مفاهيمية شاملة (S/2012/83، المرفق) لمداولاتنا اليوم. وأود أيضاً أن أشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية بشأن الموضوع وعلى مبادراته العديدة الهامة لمعالجة المشاكل المترتبة على الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل. وأود كذلك أن أشكر السيد يوري فيدوتوف، المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بمكافحة المخدرات والجريمة، على بيانه القيّم.

في حين أن البلدان في غرب أفريقيا والساحل أكثر ديمقراطية اليوم عما كانت عليه في الماضي، وأنها حققت معدلات محترمة من النمو الاقتصادي، فإنها ما زالت تعاني عدداً من المشاكل ذات أبعاد سياسية وأمنية واجتماعية – سياسية. ولذلك، فإننا لا نغالي في التأكيد على أهمية السلام والأمن والاستقرار الدائم في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل. ومعالجة تلك المشاكل لا تساعد المنطقة فحسب، بل سيؤثر ذلك على نحو إيجابي على الديمقراطية والتنمية في أفريقيا برمتها. وهناك عدد من بلدان المنطقة، ومنها مالي والسنغال وغينيا – بيساو، يواجه انتخابات حاسمة هذا العام. ونأمل أن تعقد تلك الانتخابات بشكل سلمي وأن تعزز جذور الديمقراطية في تلك البلدان وفي المنطقة الأوسع.

وخلال العام المنصرم، تفاقم عدد من مشاكل المنطقة. وهذه المشاكل تتخطى الحدود الوطنية وقد تشكل تهديدات طويلة الأمد. فالجريمة المنظمة العابرة للحدود

الوطنية، ومنها الاتجار غير المشروع بالمخدرات والقرصنة في خليج غينيا وتهريب الأسلحة، يقوض جهود الحكومات والمجتمع الدولي لكفالة السلام والاستقرار.

والعمليات العسكرية التي تجرى بدعوى حماية المدنيين أسفرت بوضوح عن تضرر الملايين من المدنيين في مناطق الساحل والمغرب وغرب أفريقيا. ونجم عن ذلك تدهور الأوضاع الأمنية والاقتصادية والإنسانية في المنطقة برمتها. وخلال فترة زمنية قصيرة نسبياً، كان على بلدان غرب أفريقيا ومنطقة الساحل أن تتعامل مع تدفق قرابة نصف المليون من العائدين وتدفقات كبيرة من الأسلحة والذخائر. وخسائر التحويلات وارتفاع معدلات البطالة بين الشباب يفاقم من المشاكل الأمنية وانعدام الأمن الغذائي وأزمة التغذية. وألقت هذه كلها أعباء كبيرة على عاتق الحكومات في المنطقة وأثقلت قدرتها المحدودة على التعامل مع الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية. والتعافي من آثار تلك الصراعات يتطلب عملاً متضافراً من مجلس الأمن.

وهناك عدد من المشاكل، منها انتشار الأسلحة والإرهاب والاتجار غير المشروع بالمخدرات، وما إلى ذلك، تنطوي على أبعاد إقليمية وتتطلب معالجة من خلال التعاون الإقليمي. فالاتجار غير المشروع بالمخدرات وروابطه المتنامية بتمويل الإرهاب، وانتشار الأسلحة نتيجة للنزاعات في كوت ديفوار وليبيا، والقرصنة في خليج غينيا وغير ذلك، كلها تتطلب عملاً على الصعيدين الوطني والإقليمي، مع مساعدة بنّاءة من المجتمع الدولي. وعلى الأمم المتحدة أن تقود الجهود الدولية وأن تركز على بناء القدرات وبناء المؤسسات وعلى توفير الموارد الكافية للسلطات الوطنية وللمنظمات الوطنية ودون الإقليمية.

والاستراتيجية الشاملة للتعامل مع المشاكل ينبغي أن تشمل إنشاء مؤسسات حكومية فعالة، لا سيما في مجالات الأمن وإنفاذ القانون وإصلاح القطاع الأمني ونزع السلاح والتسريح إعادة الإدماج. وينبغي للبلدان المعنية تنفيذ كل الإجراءات القانونية والإدارية لمكافحة الجريمة المنظمة والمسائل ذات الصلة وفقاً للقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) والصكوك الإقليمية والدولية ذات الصلة. والنهوض بالديمقراطية وسيادة القانون لن يساعد على تحقيق السلام والأمن فحسب، بل سيساعد كذلك في التنمية الاجتماعية – الاقتصادية. وينبغي إنشاء برامج للتنمية وتوفير فرص العمل كيما يحجم الشباب عن الأنشطة الإجرامية، وحتى يتسنى توجيه طاقاتهم إلى الوجهة السليمة.

وفي الوقت ذاته، ينبغي لتلك الاستراتيجية أن تيسر التعاون الإقليمي تحت رعاية المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة، ومنها الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وفي هذا الصدد، نرحب بالجهود التي تبذلها الأمم المتحدة من خلال مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لبناء جوانب التآزر مع الحكومات والمنظمات الإقليمية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

ومن الضروري أن يتم تنفيذ المبادرات الإقليمية عن طريق الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا بشكل كامل وأن يتم تقديم الدعم التقني لوضع خطط عمل متسقة لمعالجة المشاكل عبر الوطنية. ويجدر الترحيب بالخطوات التي اتخذتها المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، مثل خطة عمل الاتحاد الأفريقي المتعلقة بمراقبة المخدرات ومنع الجريمة للفترة ٢٠٠٧-٢٠١٢، وخطة العمل الإقليمية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا للتصدي للاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة المنظمة وتعاطي المخدرات للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١، واستراتيجية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لمكافحة

الإرهاب ومبادرة ساحل غرب أفريقيا، ويتعين تنفيذها بشكل كامل.

وفي الختام، نعتقد أن على الأمم المتحدة أن تصبح شريكا أكثر فعالية للاتحاد الأفريقي في تسوية النزاعات الأفريقية. وعلى وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة دعم المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والمساعدة في بناء قدراتها وتيسير تنفيذها. وينبغي أن تستطلع مكاتب الأمم المتحدة في المنطقة، بما في ذلك مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي، السبل العملية والملموسة لتعزيز الجهود التي تبذلها الحكومات الوطنية والمؤسسات الإقليمية، لتحقيق قدر أكبر من الاتساق والتنسيق.

السيد موريس كابرال (البرتغال) (تكلم بالفرنسية): يشرفنا حضور فخامة رئيس جمهورية توغو. ونشكره على ترؤس هذه المناقشة الهامة وعلى بيانه الافتتاحي.

(تكلم بالإنكليزية)

أشكر رئاسة توغو على اتخاذ هذه المبادرة وتيسير بحث سبل كيفية تحسين الاستجابات المتكاملة من المجتمع الدولي للتحدي المتمثل في الجريمة المنظمة في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام والمدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، السفير فيدوتوف، على عرضيهما المفيدين للغاية. نحن نتفق مع تحليلاتهما وتوصياتهما.

تؤيد البرتغال منذ فترة طويلة تأييدا قويا اتباع نهج إقليمي للتحديات التي تواجه بلدان غرب أفريقيا. يشكل هذا أيضا انشغال رئيسي في فترة ولايتنا في مجلس الأمن، انشغال أكدنا عليه في مناسبات كثيرة خلال العام الماضي. في الجلسة التي نظمناها خلال رئاستنا في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي بشأن التحديات الجديدة التي تجابه السلام والأمن الدوليين، أثيرت الجريمة المنظمة الدولية بطريقة بارزة (انظر S/PV.6668).

ونعتقد أن الجهود الرامية إلى معالجة قضايا مثل الجريمة المنظمة على الصعيد الثنائي الصرف ليست غير كافية فحسب، بل ويمكن أن تأتي بنتائج عكسية. في الواقع، نظرا للطبيعة العابرة للحدود لأنواع الاتجار قيد النظر، فإن النجاح في مكافحة الجريمة عبر الوطنية في بلد واحد يمكن أن يؤدي بسهولة إلى زيادة المشاكل لجيرانه. إن شبكات الجريمة تتمكن على نحو متزايد من الحصول على التكنولوجيات الجديدة والموارد المالية الهائلة – وغالبا أكبر من تلك المتاحة للبلدان المتضررة – التي تتيح لها تحويل الأنشطة بصورة سريعة إلى حد ما من بلد إلى آخر. بعبارة أخرى، إن الجريمة المنظمة وتشعباتها تعمل في سياق إقليمي، وليس في إطار الحدود الوطنية. لذلك، يجب أن تأخذ الاستجابات هذا الواقع في الاعتبار. وما لم تبذل الجهود لا لمجرد التنسيق ولكن لتجميع الموارد، فإن فرص النجاح في مكافحة الجريمة عبر الوطنية على المدى الطويل ستكون ضئيلة نوعا ما.

وفي ما يتعلق بحالة غرب أفريقيا ومنطقة الساحل على وجه التحديد، فمن الواضح أن هناك فهما واسع النطاق لضرورة التوصل إلى حلول إقليمية ومتعددة الأطراف لمواجهة التحديات التي تشكلها الجريمة عبر الوطنية. تبين تقارير الأمم المتحدة الأخيرة، وتحديدا، تلك المتعلقة بآثار الأزمة الليبية في منطقة الساحل (انظر S/2012/42) والمتعلقة بالقرصنة في خليج غينيا (انظر S/2012/45)، أن البلدان والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية استحدثت في السنوات الأخيرة عددا من المبادرات الموجهة صوب مكافحة مختلف أشكال الجريمة المنظمة. وفي ما يتعلق بحالة بلدان منطقة الساحل على وجه التحديد، فقد أظهرت الحكومات الإرادة السياسية للتصدي معا لانعدام الاستقرار المتزايد في المنطقة.

هذه نقطة مهمة، نظرا لأنها تبرز محورية الحلول المملوكة محليا للمشاكل التي تواجه غرب أفريقيا، والمسؤولية الرئيسية للجهات الفاعلة المحلية عن تحديد أولوياتها واستراتيجياتها. وكما هو الحال في المجالات الأخرى، ينبغي بالتالي أن يكون دور المجتمع الدولي هو تقديم المساعدة للمبادرات الحالية، ولا سيما من خلال تعزيز القدرات المؤسسية وتعزيز مزيد من التعاون وفهم أفضل لمدى شمولية التحديات الحالية.

في هذا السياق، أود أن أسلط الضوء على ثلاثة جوانب، نرى أنها تستحق اهتماما خاصا من جانب المجتمع الدولي. أولا، كما تشير معظم الدراسات والتقارير، فإن تضافر وتقارب الاتجار غير المشروع والعنف والفساد والإرهاب يشكل تحديا خطيرا للسلام والأمن في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل. هناك روابط موثقة بين مختلف أشكال الجريمة المنظمة وكذلك بين شبكات الجريمة المنظمة والجماعات الإرهابية والمتمردة التي تعمل في المنطقة. ومع ذلك، ما زلنا بحاجة لمعرفة المزيد عن الكيفية التي تعمل بها هذه الروابط، وبالتحديد في ما يتعلق بمسائل تمويل العمليات وقاعدة التجنيد وانتشار الأسلحة والذخيرة. وفي ما يتعلق بقضية القرصنة، علينا أن نفهم بصورة أوضح العلاقة بين الهجمات في البحر والشبكات الإجرامية العاملة في بلدان المنطقة.

ولهذا السبب نؤيد زيادة الإبلاغ بطريقة منهجية عن اتجاهات الجريمة عبر الوطنية في غرب أفريقيا، وكذلك عن الجهود المبذولة للتصدي لهذه الاتجاهات. لكننا نعتقد أيضا أن هذه الجهود سوف تستفيد من زيادة تقاسم المعلومات بين بلدان المنطقة، بما في ذلك تبادل المعلومات الاستخباراتية. وينبغي أن تهدف الجهود الدولية إلى تيسير المزيد من التعاون في هذا الصدد.

ثانيا، ينبغي أن نهدف إلى إيجاد التوازن المناسب بين التدابير القمعية التي تتخذ ضد الجريمة المنظمة، وضرورة معالجة السياق الاجتماعي والاقتصادي. إن بعض البلدان في غرب أفريقيا لا تزال تجد نفسها في حالات ما بعد الصراع، مع مؤسسات هشة ومشاكل اقتصادية واجتماعية خطيرة – أساسا معدلات مرتفعة جدا من البطالة – مما يترك خيارات قليلة جدا، خاصة بالنسبة للشباب. لذلك، فإن إدراك الصلة بين الأمن والتنمية يتيح لنا التركيز على الأسباب الجذرية لانعدام الاستقرار والعمل كوسيلة من وسائل منع نشوب الصراعات. إن العمل الذي اضطلعت به لجنة بناء السلام في الآونة الأخيرة في هذه المنطقة، بما في ذلك الاجتماع الذي عقدته العام الماضي تشكيلات غرب أفريقيا الأربع لمناقشة مشكلة الجريمة عبر الوطنية، ممارسة جيدة ينبغي أن يستفيد منها أيضا مجلس الأمن، من خلال تفاعل أكثر انتظاما مع لجنة بناء السلام.

وتتعلق نقطتي الثالثة بضرورة معالجة الثغرات القانونية والمؤسسية في المنطقة. إن الصكوك القانونية الملائمة والمؤسسات المقتدرة حاسمة الأهمية بالنسبة لمكافحة الجريمة المنظمة ومنع الفساد والمعاقبة عليه ومكافحة الإفلات من العقاب. ينبغي تشجيع وتعزيز المبادرات الدولية، مثل تلك التي يضطلع بها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومبادرة ساحل غرب أفريقيا، التي تهدف إلى تعزيز هذين البعدين من خلال توفير التدريب والخبرة، باعتبارها مسألة ذات أولوية.

لا يزال هناك بالتأكيد الكثير مما ينبغي عمله على الصعيد الوطني في هذا الصدد، لكن نظرا لطبيعة التحديات، علينا أن نركز اهتمامنا على تطوير الصكوك الإقليمية لمواجهة الجريمة المنظمة. قدمت التقارير الأخيرة، وكذلك المذكرة المفاهيمية (S/2102/83)، مقترحات ملموسة تحقيقا

لهذه الغاية، لكنني أؤكد على وجه الخصوص على الأولوية التي نرى أنه ينبغي إيلاؤها للتعاون القضائي وبناء القدرات.

وفي هذا الصدد، نشجع المؤسسات ذات الصلة، بما في ذلك مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي، على العمل من أجل إيجاد حلول مبتكرة، توجه لدعم الآليات القضائية المناسبة لإجراء المحاكمات في القضايا المتعلقة بالجريمة المنظمة على أساس إقليمي، ومن ثم تخفيف عبء اضطرار الأنظمة القضائية المحلية إلى مواجهة الشبكات الإجرامية عبر الوطنية وحدها.

ومن هذا المنظور القضائي، يجب أن نكون على بينة بالطبيعة عبر الوطنية لأنواع الاتجار قيد النظر، وهو ما يتطلب إيلاء اهتمام خاص لإعداد ودعم برامج، على الصعيدين الوطني والإقليمي، تهدف إلى تعزيز قدرات إدارة الحدود.

لقد أشرت من قبل إلى شتى المبادرات الحالية التي نشأت في منطقة غرب أفريقيا. وقد حفزت بعض هذه المبادرات تقديم الدعم الدولي لتنفيذها. وأود أن أذكر على وجه الخصوص الدعم الذي يقدمه الاتحاد الأوروبي كجزء من استراتيجيته لمنطقة الساحل، التي تتسم بتركيز أمني وإنمائي قوي. وسوف تشدد السيدة هيلغا شميت، نائبة الأمين العام لدائرة العمل الخارجي التابعة للاتحاد الأوروبي، على هذا التعاون الملموس في وقت لاحق من هذه الجلسة. وتؤيد البرتغال بالطبع بيانها.

وتحقيقا للنجاح، تتطلب المشاركة الدولية اتساقا في الجهود المبذولة من جانب المجتمع الدولي. ومن ثم فإن اتباع نهج منسق ومتكامل أمر أساسي، مع الاستفادة من الخبرة المكتسبة والحلول والدروس المستفادة في حالات مماثلة مثيرة للقلق في مناطق أخرى من العالم. ومن شأن هذا النهج أن يساعد في تفادي المخاطرة بالازدواجية وضمان تصدي الاستجابات الدولية بشكل فعال للأبعاد المتعددة لظاهرة معقدة مثل الجريمة المنظمة.

إن البرتغال، بوصفها عضوا في مجلس الأمن، مستعدة للتعاون في جهدنا الجماعي لإيجاد استجابات جديدة وجريئة لمشكلة تتجاوز منطقة غرب أفريقيا وبالتالي تؤثر علينا جميعا.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): معروض على مجلس الأمن نص البيان الرئاسي الذي سيصدر باسم المجلس، وهو يتعلق بموضوع هذه الجلسة.

أتوجه بالشكر إلى أعضاء المجلس على مساهماتهم القيّمة في هذا البيان. ووفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه بين أعضاء المجلس، سأعتبر أن أعضاء مجلس الأمن يوافقون على البيان الذي سيصدر بوصفه وثيقة لمجلس الأمن تحت الرمز S/PRST/2012/2.

تقرر ذلك.

أعطي الكلمة الآن للسيد خوسيه ماديرا، الممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي للتعاون في مكافحة الإرهاب.

السيد ماديرا (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتهنئة جمهورية توغو على تولي رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. إن حضوركم هنا، السيد الرئيس، شهادة على التزامكم الشخصي والتزام بلدكم بتعزيز السلام والأمن والاستقرار في أفريقيا وفي العالم بصورة عامة. واسمحوا لي أن أعرب عن اعتذار رئيس المفوضية، السيد جان بينغ، الذي لم يتمكن من أن يكون معنا هنا اليوم بسبب التزامات سابقة يتعذر تجنبها. وهو يتمنى لمجلس الأمن مداولات ناجحة.

إن المناقشات التي نجريها اليوم تتصف بأهمية خاصة بالنسبة إلى الجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي من أجل

التصدي للتحديات المتعددة الأوجه التي تواجه القارة من حيث السلم والأمن. فالسياسة الأفريقية المشتركة المعنية بالدفاع والامن، التي اعتمدها اتحادنا في عام ٢٠٠٤، حددت بوضوح ماهية الأمن والاستقرار في أفريقيا. وهذه السياسة لا تشدد على التهديدات التقليدية فحسب، مثل الصراعات داخل الدول، بل أيضا على التهديدات غير التقليدية الناجمة عن بيئة دولية متغيرة، بما في ذلك الجريمة المنظمة عبر الوطنية بدءاً من الأسلحة والمخدرات وتهريب البشر، إلى تهريب البضائع والقرصنة وغسل الأموال.

ولقد بات أثر الجريمة المنظمة عبر الوطنية أكثر وضوحاً اليوم من ذي قبل. ومما يدعو إلى المزيد من الجزع التقاء الجريمة مع التهديدات عبر الوطنية الأخرى، مثل التطرف والإرهاب. وعدم التصدي لهذه التهديدات بصورة شاملة وفعالة وجماعية، يعرّض للخطر أسس الدول الديمقراطية القادرة على البقاء في أفريقيا، التي تسعى شعوبنا إلى إرسائها منذ الاستقلال.

إن القارة الأفريقية عرضة بشكل خاص للجريمة المنظمة عبر الوطنية. فالحدود المليئة بالثغرات، والمؤسسات الضعيفة التابعة للدول نتيجة فترات طويلة من الحروب الأهلية، والفقر، والتدهور البيئي، والتحديات التي تعترض كفالة توفير الموارد الطبيعية، ليست سوى بعض جوانب الضعف تلك. لذلك، ينبغي أن يكون التصدي لهذه التهديدات شاملا ومتعدد الأبعاد.

والأهم أن التزاما قويا من جميع أصحاب المصلحة أمر حتمي. وفي عالم تسوده العولمة، تمتد الشبكات الإجرامية عبر القارات، وتتأثر أفريقيا بانتشار الجريمة الآتية من مناطق أخرى. ولم يعد بوسعنا التفكير بعد الآن من حيث المصالح الوطنية وحدها. نحن بحاجة إلى التفكير بعناية في كيفية التصدي للتهديدات الداخلية وعبر الوطنية على أفضل وجه.

وعلى مدى السنوات القليلة الماضية، قامت منطقة غرب أفريقيا ومنطقة الساحل وكل القارة ببذل الجهود الجديرة بالثناء لوضع آليات تنفيذية لصنع القرار المشترك من أجل مكافحة الجريمة والإرهاب والقرصنة. إن جهودها تستحق الدعم الكامل من المجتمع الدولي.

ومؤخراً في ٢٩ كانون الثاني/يناير، وبناء على مبادرة من الاتحاد الأفريقي، اجتمع الوزراء وكبار المسؤولين الآخرين من بلدان منطقة الساحل في أديس أبابا لمناقشة التحديات الأمنية المشتركة، استناداً إلى تقرير وتوصيات بعثة الأمم المتحدة المشتركة مع الاتحاد الأفريقي المعنية بتأثير الأزمة الليبية على منطقة الساحل، وهي التي زارت المنطقة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. ويسرني أن أبلغ المجلس بأنه في غضون أسابيع قليلة، سيعقد الاتحاد الأفريقي اجتماعا على مستوى الخبراء، بالتعاون مع الأمم المتحدة، للاتفاق على إجراءات المتابعة المطلوبة. وهذا الاجتماع سيعقبه اجتماع مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي بشأن الحالة في منطقة الساحل.

وفيما نضاعف جهودنا لمواجهة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، نحتاج إلى تعزيز فعالية عملنا من خلال بناء المؤسسات وتنفيذ الإصلاح. وبنفس القدر من الأهمية، يجب أن نعزز سيادة القانون والمساءلة، بغية الحد من الجريمة بطريقة مستدامة. كما علينا أن ندرك أنّ التصدي للجريمة لا يتمثل في مجرد تسيير دوريات لمراقبة الحدود البرية والمائية. بل علينا بالفعل أن نلزم أنفسنا بتهيئة فرص اقتصادية بديلة لأكثر فئات شعوبنا ضعفا عن طريق معالجة الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية الكامنة التي تؤدي إلى الجريمة، والفقر، والتدهور البيئي، والإقصاء الاجتماعي.

وعلى مر السنوات القليلة الماضية، أُجريت دراسات وبحوث مختلفة وكُتبت تقارير عديدة إضافية عن التهديد

المتزايد الذي تشكله الجريمة المنظمة عبر الوطنية في غرب أفريقيا، ومنطقة الساحل وأفريقيا ككل. وعلينا الآن أن نبدأ بالكلام عما يمكن أن نفعله، بروح من المسؤوليات المتشاطرة، لمواجهة هذا الخطر. وينبغي تركيز الجهود في أفريقيا على التنفيذ والمتابعة الفعالة للعديد من الصكوك التي اعتمدت بالفعل.

لذلك، أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، مرة أخرى على قيادتكم وعلى توفيركم لنا هذا المنتدى لمناقشة هذه المسألة الحاسمة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للسيدة هيلغا شميد، نائبة الأمين العام لدائرة الشؤون الخارجية في الاتحاد الأوروبي.

السيدة شميد (تكلمت بالفرنسية): أود أن أشكركم شخصيا، سيدي الرئيس، ورئاسة توغو، على توجيه الدعوة إليّ كي أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي خلال هذه المناقشة الهامة ذات التوقيت المناسب. إنه لشرف لي أن أكون هنا اليوم.

(تكلمت بالإنكليزية)

وأود أيضاً أن أشكر الأمين العام للأمم المتحدة والمدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على ملاحظاتهما الثاقبة. ولا يسعنا إلاّ أن نؤيد جميع المسائل الهامة التي دفعا بها إلى الصدارة. وباستطاعة الأمم المتحدة أن تعول على الدعم الثابت من الاتحاد الأوروبي في سبيل المضي قدما بجدول أعمالنا المشترك والطموح.

في أعقاب نهاية الحرب الباردة في التسعينات، شهد غرب أفريقيا عملية التحول إلى الديمقراطية، التي أخذت تتعزز على مر السنين. والمهم أن دول غرب أفريقيا تشارك حاليا في عملية تكامل إقليمي متينة. ويرى الاتحاد الأوروبي آليات التكامل الإقليمي هذه كركائز أساسية لإحلال السلام والأمن والاستقرار والرخاء في المنطقة.

ولكن، على الرغم من هذه الخطوات الهامة، لا تزال بلدان المنطقة تواجه تحديات هائلة، بدءا من التحديات للديمقراطية، بما في ذلك انتهاكات حقوق الإنسان، والحكم الضعيف، والفساد، إلى التحديات الأمنية والاقتصادية والبيئية والإنسانية.

ويمكن لتلك التهديدات، ولا سيما إن كانت مجموعة تهديدات، أن تدفع بالحالة الأمنية والإنسانية في المنطقة إلى دوامة التدهور. وفي الواقع، إن مزيجاً من الجفاف، والفقر، وأسعار الحبوب المرتفعة، والتدهور البيئي، والتخلف الإنمائي المزمن عبر منطقة الساحل في غرب أفريقيا يهدد بإغراق الملايين من الناس في أزمة غذاء وتغذية جديدة هذا العام. فهناك اثنا عشر مليون شخص معرضون لخطر الجوع.

وقد اتخذ الاتحاد الأوروبي بالفعل إجراءً سريعاً وحاسماً لمنع حدوث المجاعة في منطقة الساحل. ونعمل على زيادة مساعداتنا الإنسانية لمنطقة الساحل لتبلغ ١٢٥,٥ مليون يورو. وعند إضافة ذلك المبلغ إلى ما لا يقل عن ١٥٠ مليون يورو من المساعدات الإنمائية، سيصل تمويل الاتحاد الأوروبي لمنطقة الساحل حتى الآن هذا العام إلى ما يقرب من ٢٧٥ مليون يورو. ومع ذلك، تشير التقديرات إلى الحاجة إلى ٧٠٠ مليون يورو لتغطية الأشهر الستة المقبلة. وبشكل عام، فإن الحالة لا تزال مقلقة للغاية على الرغم من العقود الطويلة من الجهود المبذولة والمساعدات الدولية.

ونود على ضوء تلك الخلفية، أن نهنئ توغو على نهجها الاستباقي وعلى إيلائها أهمية قصوى لمسألة الجريمة المنظمة في جدول أعمال رئاستها. فهذا موضوع هام وعاجل بالنسبة للأمم المتحدة، ولكنه أيضا يشكل مسألة هامة للغاية بالنسبة للمجتمع الدولي. وتؤثر هذه المشاكل أيضا تأثيرا خطيرا علينا جميعا. وإن من واجبنا زيادة مستوى الوعي بهذه التهديدات للسلام والاستقرار. ومن مصلحتنا

المشتركة أيضاً أن نواصل ونعزز العمل في غرب أفريقيا في السنوات المقبلة. وقد شرع الاتحاد الأوروبي في العمل بالفعل فيما يتعلق بالتصدي لهذه التحديات، وهو على استعداد للاضطلاع بدوره ومواصلته.

وللاتحاد الأوروبي تعاون كبير وراسخ جداً مع دول المنطقة، ويلتزم بحزم بمواصلة دعم غرب أفريقيا في مواجهة تحدياتها. ولدينا نهج شامل يقوم على الشراكة مع دول المنطقة، ويغطي جميع التحديات الرئيسية المتصلة بالجريمة المنظمة. ويشمل ذلك النهج منطقة الساحل وتقديم الدعم في مجال مكافحة المخدرات والقرصنة، على سبيل ذكر بعض الأمثلة الهامة.

وفيما يتعلق بمنطقة الساحل، فقد اعتمد الاتحاد الأوروبي مؤخرا استراتيجية شاملة للأمن والتنمية لدعم البلدان المعنية أكثر من غيرها بمشاكل انعدام الأمن. وقد أشار سلفاً الممثل الدائم لباكستان إلى ذلك في ملاحظاته. وهي استراتيجية طموحة وتتم في شراكة مع جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وكذلك مع بلدان المنطقة. وقد توفر لها قدر كبير من الموارد السياسية والمالية التي تغطي جوانب العمل السياسي والأمني والإنمائي والدبلوماسي. وهي استراتيجية تبنى على مبدأ الملكية وتشجيع التعاون الإقليمي بين الدول المعنية أكثر من غيرها.

وينظر الاتحاد الأوروبي أيضاً في إمكانية العمل المدني في المنطقة في إطار سياستنا الأمنية والدفاعية المشتركة. غير أن المسؤولية الرئيسية والقيادة تقعان على عاتق بلدان الساحل المعنية.

وتمثل مكافحة الاتجار بالمخدرات تحديا كبيراً لغرب أفريقيا. وقد وضعت المنطقة خطة عمل واعدة تستند إلى إعلان برايا لمكافحة المخدرات. ومن الضروري الآن أن تترجم تلك الخطة إلى واقع ملموس. وقد وضّح الاتحاد الأوروبي التزامه الثابت بدعم الجهود التي تبذلها المنطقة لتنفيذ خطة العمل، ونواصل التنسيق مع الولايات المتحدة ورئيس مجموعة الثماني والشركاء الآخرين حتى يكون لدعمنا أكبر أثر ممكن على تلك الجهود. بيد أن العبء الرئيسي يقع على أكتاف المنطقة، التي يجب عليها أن تقود مكافحة تلك الظواهر، بدعم لا يكل من قبل الاتحاد الأوروبي وبقية المجتمع الدولي.

وقد باتت القرصنة قبالة سواحل غرب أفريقيا مشكلة متزايدة. ويسبب التصعيد في تواتر الاعتداءات وشدتها على المواطنين والتجارة انخفاضا كبيرا في إيرادات الجمارك والموانئ، بالإضافة إلى تقويض مستقبل المنطقة دون الإقليمية. وقد اتخذ الاتحاد الأوروبي سلفاً إجراءات لمساعدة المنطقة على مواجهة تلك الآفة. فعلى سبيل المثال، فإننا نمول جهود الإنتربول المتعلقة بإنشاء نظام معلومات لغانا وبنن. وبموجب ذلك النظام، سيتم إنشاء قاعدة بيانات موحدة بشأن الجريمة المنظمة ستكون متاحة لجميع الدول الـ ١٥ في غرب أفريقيا.

ويجري حاليا استكشاف احتمالات أخرى لدعم هذه المنطقة دون الإقليمية. وهنا أيضاً ستكون قيادة غرب أفريقيا أمرا أساسيا على الصعيدين الوطني والإقليمي لمواجهة هذا التحدي الهام بصورة ناجحة. ونؤيد، استناداً إلى ذات مبدأ القيادة والملكية الإقليمية للعملية، تأييدا كاملا المشاركة المتزايدة من قبل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في مواجهة هذه التحديات الأمنية والإنمائية ونرحب بها.

ختاماً، أود أن أؤكد على هدفنا المشترك الرامي إلى جعل منطقة غرب أفريقيا أكثر سلماً وديمقراطية وازدهاراً، وأن تكون منطقة آمنة للناس والتجارة على حد سواء، ويتم فيها تحسين الحكم المحلي، وتوزع فيها الثروة بشكل أفضل، وتصل الفوائد التي تدرها الموارد الطبيعية إلى المجتمعات

المحلية. وينبغي أن يسفر استمرار وتعميق التكامل الإقليمي عن وجود مؤسسات فعالة وسياسات مشتركة لدعم السلام والاستقرار والحكم، وبالتالي زيادة الازدهار. وسوف يكون ضرورياً أيضاً تحقيق تحسين ملموس للحكم الرشيد وحقوق الإنسان بغية معالجة الأسباب الجذرية لانعدام الأمن.

ولا يزال الاتحاد الأوروبي ملتزماً التزاماً كاملاً بمساعدة غرب أفريقيا، في شراكة مع الدول والمنظمات الإقليمية.

السيد كوغوي ندورو (بنن) (تكلم بالفرنسية): أود أولا، سيدي الرئيس، تجديد تهنئة صديقكم وشقيقكم، فخامة السيد بوني يايي رئيس جمهورية بنن، على انتخاب بلدكم، جمهورية توغو، بطريقة ممتازة إلى مجلس الأمن بوصفها دولة من غرب أفريقيا، وعلى توليها رئاسة المجلس لهذا الشهر. ولم يستطع الرئيس بوني يايي السفر إلى نيويورك تلبيةً لدعوتكم، بسبب ما لديه من التزامات رفيعة المستوى بصفته الرئيس الحالي للاتحاد الأفريقي، اضطرته إلى البقاء في أفريقيا. وقد طلب منّي تمثيله في هذه المناقشة التاريخية، التي تكتسي أهمية حيوية بالنسبة للأمن في أفريقيا.

لقد أدى انهيار النظام القديم في ليبيا إلى تحركات سكانية واسعة وتشتت ترسانة الجيش الليبي السابق. وقد زادت هذه الظواهر إلى حد كبير التحديات التي تواجه غرب أفريقيا، ومنطقة الساحل على وجه الخصوص، فيما يتعلق بمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. فقد كانت هذه عوامل مزعزعة للاستقرار، وساعدت على زيادة قوة المتمردين الموجودين في بعض دول منطقة الساحل، بالإضافة إلى أنها أدت إلى تطرفهم. وأسفرت تلك الظواهر أيضا إلى عودة ظهور أشكال خبيثة من الأنشطة الإجرامية المنسقة، مثل اختطاف الأشخاص مع طلب فدية مقابل إطلاق سراحهم، ونشوب المعارك بالأسلحة النارية مع قوات الأمن التي تتسم قدراتها بالمحدودية في بعض الأحيان، نظرا لتفوق الأسلحة النارية للمتمردين. ويجب علينا أن نشعر بالقلق أيضاً بسبب تسلل الأموال المشبوهة التي تجلب معها مخاطر كبيرة لديمقراطياتنا الشابة.

وأود أن أشكركم، السيد الرئيس، على وثيقة المعلومات الأساسية العالية الجودة التي أعدها بلدكم لتوجيه هذه المناقشة بشأن المشاكل التي أبرزتم تعقيدها (S/2012/83). وتتفق حكومة بنن مع التحليل الوارد في التقرير، وتناشد في هذا المجلس المجتمع الدولي على وجه الاستعجال من أجل التوصل إلى تقييم صحيح لما يشكل خطراً على السلام والأمن الدوليين جراء الحالة في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل.

وتخضع حكوماتنا لاختبار صعب فيما يتعلق بممارسة وظائفها الحكومية ذات الصلة بحماية الناس والممتلكات في نطاق أراضينا. ومن الصعب على هذه الحكومات كفالة ظروف مواتية لبقاء السكان داخل حدود بلادهم. وتشكل هذه الحالة مخاطر كبيرة، ليس فقط لسكان المناطق الحدودية والمناطق النائية، الذين يتعرضون يوميا لزيادة المصاعب، ولكن أيضا بالنسبة للمراكز الحضرية الكبيرة. ذلك أن أعمال العدوان المسلح آخذة في الازدياد.

وقد اتخذت قوات الأمن الوطنية، التي هي في حالة تأهب دائم، تدابير فعالة لمكافحة الأعمال الإجرامية، بما في ذلك الاتجار بالمخدرات والأدوية المزيفة وغسل الأموال. تحقيقا لتلك الغاية، فقد أنشأت حكومة بنن للتو وحدة الكلاب البوليسية، بما في ذلك كلاب الشم. واعتمدت بنن سياسة منهجية لحرق جميع المواد المصادرة بهدف القضاء على خطر تشتت تلك المواد. وتدعم قواتُ الدفاع الوطني قواتِ الأمن العام كلما كان هذا التدخل ضروريا لاتخاذ تدابير مناسبة وحازمة لمكافحة المجرمين في أوكارهم. وهكذا،

أمكن مؤخرا تحديد بعض عرابي الجريمة العابرة للحدود الوطنية وطردهم من بنن.

وفي ذلك الصدد، تتمتع بنن بتعاون مثمر مع جيرانها المباشرين، لا سيما مع جمهورية نيجيريا الاتحادية، في بذل جهود منسقة على المستوى دون الإقليمي وما وراءه. ومن بين التدابير المتخذة على المستويات دون الإقليمية والإقليمية والدولية، ننوه على وجه الخصوص بوضع مختلف التدابير القانونية والسياسية والأمنية، وتنفيذ الأنشطة التشغيلية المنسقة.

وقد قام الرئيس يايي، إدراكاً منه للمخاطر القائمة، بشن حملة حازمة على الفساد، ويقوم بتعزيز الإصلاحات في مختلف المجالات. ومن أجل إعادة الاعتبار للأخلاقيات والممارسات المهنية الجيدة، اعتمدت الحكومة قانونا لمكافحة الفساد والمخالفات ذات الصلة. وتقوم الفرق الوزارية بتنفيذ القانون إلى حد كبير في جميع أنحاء الدولة. وتستند تلك الإجراءات على اتفاقيات الأمم المتحدة التي تمثل بنن طرفا فيها، مثل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية.

وأغتنم هذه الفرصة لأشيد بالمساهمات المهمة التي تقدمها وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، لا سيما مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، في دعم الجهود التي تبذلها الحكومات لتعزيز المؤسسات الوطنية ذات الصلة، بما في ذلك الهياكل القضائية، ولتعزيز أوجه التآزر اللازمة لكفالة فعالية السياسات التي يجري تنفيذها والموارد التي يجري تعبئتها لتحقيق ذلك الهدف.

ترحب حكومة بنن بالاهتمام الذي حظيت به العلاقات الاستراتيجية بين مجلس الأمن والاتحاد الأفريقي، في ضوء التحديات الأمنية التي تواجهها القارة الأفريقية، وعلى وجه الخصوص اتخاذ المجلس قراره ٢٠٣٣ (٢٠١٢)، الذي يتضمن أحكاما تمكّن من إحداث تحسين كبير في التفاعل والتعاون والتشاور والتنسيق المنتظم للأنشطة على مختلف المستويات.

تعتقد حكومة بنين أن على المجتمع الدولي أن يولي مزيدا من الاهتمام لمسائل الأمن العام في أفريقيا، وأن يقدم المزيد من الدعم للجهود الفردية والجماعية التي تبذلها الدول لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود. وعلى وجه الخصوص، لا بد من مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بمزيد من العزم، وذلك بالتواصل الوثيق مع الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية. ومن أجل أن يتسنى تنفيذ استراتيجيات إقليمية متماسكة، ينبغي إيلاء اهتمام خاص للعلاقة الجوهرية بين التحديات الأمنية، والتحديات الإنمائية، والتحديات المرتبطة بهشاشة مؤسسات الدولة لدينا.

ومن الضروري أيضاً وجود نهج متكامل لمعالجة مشاكل المهاجرين المقيمين والعابرين، والمواطنين العاطلين عن العمل، والمقاتلين المسلحين المتفرقين. ويجب اتخاذ التدابير المناسبة لدعم نزع سلاحهم، وإعادة إدماجهم بصورة منتجة في الحياة الاقتصادية في البلد المضيف. من المهم منع السكان المنكوبين من أن يقعوا فريسة بأيدي الجماعات المسلحة التي تسعى لزعزعة استقرار الدول من أجل السيطرة على مواردها. ذلك الأمر ضروري لضمان فعالية منع نشوب الصراعات.

قبل أن أنهي كلمتي، لا بد لي من الإشارة إلى أعمال القرصنة والسطو المسلح في عرض البحر، وهو جانب من جوانب الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية. نحن نرحب بعزم مجلس الأمن على تخصيص جلسة خاصة لهذه المسألة خلال الشهر الحالي. وفي هذا الصدد، أود أن أعرب عن شكر فخامة السيد يايي بوني، رئيس جمهورية بنن، لمعالي

السيد بان كي مون، الأمين العام للأمم المتحدة، ولجميع أعضاء مجلس الأمن على التدابير المناسبة التي اتخذوها لمساعدة بنن وغيرها من بلدان غرب أفريقيا التي تواجه تلك التهديدات الإجرامية الخطيرة.

يشعر بلدي، بنن، بامتنان خاص للدعم الفعال والكفؤ الذي يقدمه أفراد القوات البحرية النيجيرية، جنبا إلى جنب مع أشقائهم في بنن، في القيام بدوريات مشتركة. كما نعرب عن امتناننا العميق لفرنسا والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والصين والدول الأخرى لما أبدته من تضامن فعال تجاه بنن، ولمساهمتها الكبيرة في بناء القدرات الوطنية في بلدان المنطقة دون الإقليمية.

تأمل حكومة بنن في أن تفضي جلسة مجلس الأمن المخصصة للنظر في تقرير بعثة التقييم التي زارت بنن وبعض بلدان وسط وغرب أفريقيا عام ٢٠١١ (S/2012/45) إلى اتخاذ تدابير ملموسة تهدف إلى كفالة استجابة كافية للتصدي للمهددات القائمة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة لممثل كوت ديفوار.

السيد بامبا (كوت ديفوار) (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي أن أعرب عن تهاني وفدي الحارة لرئيس المجلس على توليه رئاسة المجلس لشهر شباط/فبراير، وقبل كل شيء على دوره القيادي في أخذ زمام المبادرة لتنظيم هذه المناقشة عن موضوع له أهمية كبيرة لبلدي، الذي تتميز الحالة الأمنية فيه بأنّ لها أبعاداً واضحة في المنطقة دون الإقليمية.

لهذا السبب أود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن شكر شعب وحكومة كوت ديفوار على انتخاب رئيسنا السيد الحسن واتارا، في ١٧ شباط/فبراير لرئاسة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، منظمتنا دون الإقليمية المشتركة. بذلك الانتخاب، أثبت أعضاء تلك المنظمة مرة أخرى دعمهم وتشجيعهم لكوت ديفوار في ما تبذله من جهود من أجل المصالحة وإعادة الإعمار.

حين حدد الرئيس الحسن واتارا قائمة بالتحديات الكبرى التي تواجه المنطقة دون الإقليمية، ذكر صراحة المسألة المدرجة في جدول أعمال مناقشة اليوم، وقد فعل ذلك وهو يتشاطر أفكاره بشأن الإجراءات ذات الأولوية التي يتعين اتخاذها في مجالات تعزيز المؤسسات والديمقراطية وسيادة القانون وجودة الحكم من أجل كفالة السلام الدائم والتنمية في المنطقة. لقد شدد على وجه الخصوص على أن منطقتنا تواجه تهديدات جديدة فيما يتعلق بالأمن، بما في ذلك عودة ظهور الصراعات القديمة التي أضعفت قطاعات بأكملها في المجتمع، وهددت قدراتنا الدفاعية. ودعا إلى وضع سياسة دفاع مشترك، وتجميع الوسائل المتاحة لنا من أجل وقف تصاعد الإرهاب، وإلى إعادة بسط السيطرة على مناطقنا الساحلية التي تهددها القرصنة البحرية، وإلى احتواء تدفق الأسلحة التي تؤدي إلى تفاقم الإجرام والجريمة المنظمة.

وأكد الرئيس واتارا أيضا على أنه، إزاء التحديات الأمنية، ولكي تصبح الجماعة مركزا حقيقيا للاستقرار والنهوض السياسي، فإن الوقت قد حان لتعزيز الشراكات الاستراتيجية، خصوصا في المسائل العسكرية، بما في ذلك تحديث فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب لأفريقيا، الذي يمثل قوات السلام في الجماعة. وتأسيساً على ما سبق، تجدر الإشارة إلى أن الجماعة تملك الإرادة السياسية الحازمة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود والقرصنة، والإرهاب، وأنها قد نشرت بعض الوسائل في إطار هذه المكافحة. في هذا السياق، تعتزم الجماعة تعزيز شراكاتها الاستراتيجية من أجل تحسين اضطلاعها بأعمالها.

إننا نشيد بالقرار ٢٠٣٣ (٢٠١٢)، الذي اتخذه المجلس في ختام المناقشة الرفيعة المستوى (S/PV.6702) التي نظمت في إطار مبادرة اتخذتها جنوب أفريقيا أثناء رئاستها

للمجلس وتولى رئاستها الرئيس جاكوب زوما نفسه. يتيح القرار إعمال الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، ويعزز الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي على وجه الخصوص.

يحيط وفد بلدي علما بالرسالة التي وجهها الأمين العام في الوثيقة S/2012/42، وأحال بموجبها ''تقرير بعثة التقييم المعنية بتأثير الأزمة الليبية على منطقة الساحل، في الفترة من ٧ إلى ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١''. ويلاحظ وفدي أيضا أن الوثيقة S/2012/83 تحتوي ''مرفق الرسالة المؤرخة ٨ شباط/فبراير ٢٠١٢ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لتوغو لدى الأمم المتحدة: مذكرة مفاهيمية بشأن أثر الجريمة المنظمة عبر الوطنية على السلام والأمن والاستقرار في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل''. وبطبيعة الحال فإن وفدي يؤيد التوصيات الواردة فيها.

أما فيما يتعلق بتوصية الأمين العام ومفادها أن على قادة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ''التحرك عاجلا لقيادة الجهود الرامية إلى تعبئة الدعم الدولي لتنفيذ التوصيات الواردة في هذا التقرير'' (S/2012/42، الفقرة ٧٠)، وينبغي أن تمثل هذه المناقشة خطوة أولى هامة في هذا الاتجاه. وهكذا ينبغي لها أن تساعد في تعزيز الزخم في الشراكة المتعددة الأطراف اللازمة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل.

وعلاوة على ذلك، يؤيد وفدي تأييدا تاما المذكرة المفاهيمية المقدمة إلينا، والتي تنص على أن:

> ''أي مساعدة يقدمها المجتمع الدولي تضع جميع هذه المنازعات في الإطار الضيق لمفهوم ''الأمن'' من دون القيام أيضا بالتصدي للقضايا الأعم المتعلقة بمنع النزعات والحوكمة والتنمية المستدامة لن توفر حلا فعالا''. (S/2012/83، المرفق، ص ٦).

من هذا المنطلق يؤدي وفدي فكرة تعزيز آليات التنسيق الاستراتيجي على المستوى الأمني وجعلها منهجية، مع إنشاء نظام دفاع مشترك يعلن عنه في الاجتماع المقبل لرؤساء هيئات الأركان في الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا وبلدان منطقة الساحل، وفقا لأحد قرارات القمة الأربعين لرؤساء الدول والحكومات التي انعقدت في ١٦ و ١٧ شباط/فبراير.

بالإضافة إلى آلية التنسيق الاستراتيجي التي ستُنشئ على الصعيد الأمني، ينبغي تنفيذ آليات مماثلة في سياق المسائل الاقتصادية والمالية، فضلا عن التنمية المستدامة. وبالتأكيد أن هذا النهج سيُمكّن من مكافحة الفقر ويقوي بفعالية من الكفاح ضد عدم الأمن، بصورة عامة، والجريمة العابرة للحدود الوطنية، والقرصنة، والإرهاب، بصورة خاصة، حيث أن فقر السكان والتمثيل المتدني للمؤسسات الوطنية في المناطق التي يتعذر الوصول إليها في بلدان معينة في منطقة الساحل، بصورة خاصة، يستغلهما ذوو النوايا السيئة من الأفراد والمنظمات لزعزعة استقرار بعض دول الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا وبلدان الساحل.

في الختام، أود أن أذكّر أنه من أجل التغلّب على جميع التحديات المذكورة آنفا، يجب أن تتجذّر أعمال المجتمع الدولي بعمق في سياق إنشاء آليات تنسيق استراتيجية تشمل الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء في الأمم المتحدة، مدعمة بالخبرة الفنية للهيئات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة والبلدان الشريكة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): لا يزال يوجد لدي عدد من المتكلمين في قائمة هذه الجلسة. أعتزم، بموافقة أعضاء المجلس تعليق الجلسة حتى الساعة ١٥/٠٠.

علقت الجلسة الساعة ١٣/١٥.